

Distr.: General
1 July 2013
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والعشرون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، ألفريد موريس دي زاياس*

موجز

يقدم الخبير المستقل هذا التقرير المرحلي عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان ٦/١٨ و ٩/٢١. ويلخص التقرير الأنشطة المضطلع بها في الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣، ويتناول سلسلة القضايا التي تنطوي عليها الولاية. وقد أدرجت ١٤ وثيقة وإعلاناً كمرفقات للتقرير تيسيراً للرجوع إليها. والولاية حسب فهم الخبير المستقل هي ولاية شاملة تهدف إلى تجميع الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية في موجز توافقي متسق لا بد منه في مسار تحقيق نظام دولي أكثر ديمقراطية وإنصافاً. ويرز نطاق القرارين الواسع رؤية المجلس ودعوته إلى صياغة توصيات عملية موجهة إلى الدول والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجلس نفسه. ويمكن تحقيق نظام دولي مسالم وعادل لدى تعاون أصحاب المصلحة لتغيير النماذج وتطبيق القانون الدولي بشكل موحد مع مراعاة ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدات حقوق الإنسان.

* يعمم مرفق هذا التقرير بالصيغة التي ورد بها، وباللغة التي قدم بها فقط.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٤-١	أولاً - مقدمة
٣	١١-٥	ثانياً - الأنشطة
٥	٢٤-١٢	ثالثاً - أوجه العجز في تحقيق الديمقراطية والإنصاف
١٣	٤١-٢٥	رابعاً - العقبات
١٨	٥٠-٤٢	خامساً - الممارسات الجيدة
٢٢	٦٠-٥١	سادساً - الاستنتاجات والتوصيات
٢٣	٥٦-٥٤	ألف - التوصيات الموجهة إلى الدول
٢٧	٥٧	باء - التوصيات الموجهة إلى المجلس
٢٨	٦٠-٥٨	جيم - التوصيات الموجهة إلى المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
٣١		المرفق - مقتطفات من الوثائق ذات الصلة بالموضوع أو نصوصها الكاملة

أولاً - مقدمة

- ١ - "إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت". المادة ٢١(٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- ٢ - "لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها بنفسها. وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرية في السعي لتحقيق نائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي". المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ٣ - "تقوم الديمقراطية على إرادة الشعب المعبر عنها بحرية في تقرير نُظْمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومشاركته الكاملة في جميع جوانب حياته". الفقرة ٨ من إعلان وبرنامج عمل فيينا.
- ٤ - وهذا التقرير للخبير المستقل مقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراري المجلس ٦/١٨ و ٩/٢١. وهو يشمل جوانب متعددة من الولاية مع التشديد على تعزيز المشاركة التامة والمنصفة والفعالة.

ثانياً - الأنشطة

- ٥ - اضطلع الخبير المستقل في الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بأنشطة متعددة ترتبط مباشرة بمختلف جوانب الولاية. وأرسل استبيانين إلى الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية. ويوجه عبارات الشكر على جميع الردود التي تلقاها.
- ٦ - وعقد اجتماع تشاور بين الخبراء في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣ في جنيف بهدف حشد الإسهامات لإعداد هذا التقرير. وأجرى مشاورة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بشأن آليات الإنفاذ العالمية كوسيلة لتحقيق نظام دولي، وسيمثل ذلك موضوع تقريره الموجه إلى الجمعية العامة.
- ٧ - ودعي إلى أنشطة عديدة متصلة بالولاية خلال دورات المجلس الحادية والعشرين والثانية والعشرين والثالثة والعشرين، وشارك فيها. وأتيحت له الفرصة للالتقاء بالعديد من ممثلي البعثات الدائمة والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة وغيرهم من أصحاب المصلحة أثناء وجوده في نيويورك لتقديم تقريره الأول إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٨- وشارك أيضاً في أنشطة أخرى متصلة بولايته على النحو التالي:

(أ) قدم بحثاً عن الحكم الديمقراطي خلال المنتدى الاجتماعي لمجلس حقوق الإنسان بشأن تحقيق تنمية وعولمة محورهما الإنسان من ١ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢^(١)؛

(ب) شارك في المنتدى السنوي الأول المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛

(ج) حضر الدورة الأولى للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن الحق في السلام في شباط/فبراير ٢٠١٣، كمتابعة لاجتماع مغلق للخبراء عن الإعلان بشأن الحق في السلام المقدم من اللجنة الاستشارية، كان قد عُقد في ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في كو - سور - مونتروه في سويسرا وشارك فيه الخبير المستقل؛

(د) ساهم في بحث قدم إلى حلقة العمل عن أثر التدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣^(٢).

٩- وعلاوة على ذلك، شارك في أنشطة من بينها ما يلي:

(أ) مؤتمر استضافته مؤسسة Earth Focus في جنيف في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بمناسبة يوم حقوق الإنسان في عام ٢٠١٢؛

(ب) حلقة نقاش لإحياء الذكرى السنوية العاشرة لليوم الدولي لعدم التسامح مطلقاً إزاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، نظمتها عدة بعثات ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٣؛

(ج) اجتماع يحلل الإعلان بشأن الحق في السلام نظمه ائتلاف منظمات المجتمع المدني بشأن حق الإنسان في السلام في ١١ آذار/مارس ٢٠١٣؛

(د) محاضرة عن نطاق ولايته أُلقيت في جامعة ميدلسكس في ٧ و ٨ آذار/مارس ٢٠١٣، ومحاضرتان أُلقيتا في جامعة نوتينغهام في ٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠١٣؛

(هـ) حلقة دراسية عنوانها "نظام اقتصادي دولي ديمقراطي جديد"، نظمتها الرابطة الدولية للمحاميين الديمقراطيين في باريس في ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣.

(١) Martin Khor, "Globalization and the South", Third World Network, Penang 2002.

(٢) انظر: <http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Seminars/Pages/WorkshopCoerciveMeasures.aspx>,

chapter 7.1 on United States exceptionalism and unilateralism in Rosa Freedman, *The United Nations Human Rights Council*, Routledge 2013, pp. 151-154.

١٠ - وفي ضوء قرار المجلس ٩/٢١ تفاعل الخبير المستقل مع الأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر ومعاهد البحوث، ومن بينها مركز الجنوب والاتحاد البرلماني الدولي واللجنة من أجل أمم متحدة ديمقراطية ومؤسسة كوفي عنان ولجنة الحقوقيين الدولية ومركز أوروبا - العالم الثالث. وعقد جلسة عمل مع المدير التنفيذي لمركز الجنوب واجتمع أيضاً بالأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي الذي يوجد مقره في جنيف، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وفي ٢٥ شباط/فبراير، عقد اجتماعاً مع أساتذة من أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان بخصوص المبادرة السويسرية للاحتفال بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. واجتمع مع ممثلي لجنة الحقوقيين الدولية بخصوص المحكمة العالمية لحقوق الإنسان في ٦ آذار/مارس^(٣).

١١ - ونشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بالتعاون مع السيدة أوربا رولدان، تحليلاً للتعليق العام رقم ٣٤ للجنة المعنية بحقوق الإنسان عن "حرية الرأي وحرية التعبير" في المجلة الهولندية للقانون الدولي *Netherlands International Law Review* (المجلد ٥٩)، الصفحات من ٤٢٥ إلى ٤٥٥) ودور إتاحة الحصول على المعلومات وحرية وسائط الإعلام في ضمان نظام دولي ديمقراطي.

ثالثاً - أوجه العجز في تحقيق الديمقراطية والإنصاف

١٢ - يتأصل مفهوم النظام الدولي الديمقراطي المنصف في حقوق الإنسان الأساسية التي يشاطرها البشر^(٤). ويمكن تحقيق هذا النظام تدريجياً لدى عمل كل بلد وشعب على الصُّعد المحلي والإقليمي والدولي، علماً بوجود ارتكاز مثل هذا النظام الدولي على ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدات حقوق الإنسان التي تكون مقترنة بالميثاق ما يمكننا تسميته بشكل مضمون دستور العالم الحديث، رهناً بإجراء الإصلاحات اللازمة بالطبع. وتنص الديباجة والمادتان ١ و ٢ من الميثاق على اعتراف "شعوب الأمم المتحدة" بإقامة نظام دولي للسلام وحقوق الإنسان والتنمية.

١٣ - وفيما يتصل بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، فإن من الجلي أن هذا النظام الدولي يعتمد على مساواة الدول في السيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها والالتزام

(٣) انظر: <http://www.udhr60.ch/> و <http://www.udhr60.ch/docs/World-court-final1211%20.pdf>.

(٤) انظر على سبيل المثال: http://www.un.org/en/globalissues/democracy/human_rights.shtml

و http://www.un.org/en/globalissues/democracy/democracy_and_un.shtml

و http://www2.ohchr.org/english/issues/rule_of_law/democracy.htm

و *Democracy, Human Rights and the Emerging Global Order*، حلقة عمل استضافها Brookings Institution's Managing Global Order project، في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

بمشاطرة ثروات الكوكب بروح من التضامن الدولي^(٥). ويرتبط تقرير المصير ارتباطاً وثيقاً بفكرة الديمقراطية، إلا أن فرص المشاركة في عملية صنع القرارات الدولية ما زالت بعيدة عن التكافؤ أو حتى الإنصاف. وفي الواقع، لا يتسم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولا مؤسسات بريتون وودز بالديمقراطية. وهناك جهات فاعلة أخرى لا تتحلى بالديمقراطية من حيث هيكلها أو أسلوب عملها، بما فيها بعض منظمات النخبة مثل اللجنة الثلاثية والمجلس الأطلسي وفريق برلدربرغ، فضلاً عن المؤتمرات المعروفة لمجموعة البلدان الثمانية ومجموعة البلدان العشرين والمخفل الاقتصادي العالمي والتحالفات العسكرية على غرار منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو). وفي الوقت ذاته، تبسط الشركات عبر الوطنية نفوذها بصفة متزايدة على عملية صنع القرارات على الصعيد العالمي وتؤثر في خيارات الدول ذات السيادة وفي التمتع بحقوق الإنسان^(٦). ولا تعمل الشركات - سواء الوطنية أو المتعددة الجنسيات - على أساس مبادئ ديمقراطية، ولكنها تستهدف أساساً الربح ويتأثر النظام الدولي بقراراتها. ولا بد من الإصلاحات لضمان المشاركة المنصفة للدول، الكبرى منها والصغرى، في عملية صنع القرارات على الصعيد العالمي ولا سيما فيما يتعلق بالقرارات بشأن حفظ السلام والبيئة والعلاقات التجارية والتراث البشري المشترك.

١٤- إن الشعب هو الذي يتمتع بالسيادة في سياق الديمقراطية. وعليه، يجب أن يكون للمجتمع المدني رأي أقوى في جميع المسارات السياسية فيما يتعلق بالنهوض بالديمقراطية على المستويات المحلية والقطرية والإقليمية. ويتسم الوضع بالخطورة في بعض البلدان نظراً إلى عدم ضمان حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة؛ واعتقال زعماء المعارضة أو قتلهم؛ ومضايقة الصحفيين والمبلغين عن المخالفات وأصحاب المدونات الإلكترونية وتخويفهم واحتجازهم؛ وحظر المظاهرات الشعبية؛ وذبح المتظاهرين المسالمين، وإجراء انتخابات صورية، إلى غير ذلك. وقد قام عدد من المقررين بتوثيق هذه الانتهاكات^(٧)، واعتمد مجلس حقوق الإنسان قرارات متصلة بالموضوع، واعتمدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان اجتهادات مهمة في هذا الصدد^(٨). ويساور الخبير المستقل قلق شديد

(٥) تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، الوثيقتان A/HRC/23/45 و Add.1.

(٦) سلفادور أليندي في الأمم المتحدة عام ١٩٧٢، على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.youtube.com/watch?v=knewNLlpkMw>

(٧) انظر في جملة أمور تقارير الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات؛ والمقرر الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين؛ والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير؛ والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب؛ والمقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار؛ والمقرر الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان؛ والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إريتريا وجمهورية إيران الإسلامية وبيلاروس والسودان وكمبوديا وكوت ديفوار.

(٨) Jakob Möller and Alfred de Zayas, *United Nations Human Rights Committee Case Law*, 2009

إزاء هذه الأوضاع التي ترتكب فيها انتهاكات سافرة لسيادة القانون واحترام المبادئ الأساسية مثل الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافية.

١٥ - ومن الأساسي أن تكون الأنظمة الانتخابية حرة ونزيهة وتكفل حرية تشكيل الأحزاب السياسية وتشغيلها وفقاً لأفضل الممارسات المتصلة بحرية تكوين الجمعيات^(٩)، وتراعي مبدأ عدم التمييز حتى يتسنى لكل المجموعات بما فيها مجموعات المعارضة أو المجموعات التي تروج لآراء مخالفة المشاركة في العملية الانتخابية. وينبغي ألا تنطبق هذه القواعد على الانتخابات العامة أو المهمة فحسب، بل ينبغي أن يشمل تطبيقها المشاورات المحلية أيضاً. فالمشاركة هي أكثر من مجرد إبداء بالأصوات، إذ تنطوي على قدرة الأفراد والشعب على التعبير الحر عن آرائهم وعلى الاستماع إلى هذه الآراء "لتشكيل القرارات التي تؤثر في مجتمعهم"^(١٠).

١٦ - وليس هناك ما يبرر الرضا عن الوضع القائم حتى في الدول التي تتمتع ظاهرياً بالديمقراطية. وتتسم العملية الانتخابية بالخلل في العديد من البلدان ولا تتطابق نتائج الانتخابات ورغبات جمهور الناخبين على الدوام على الرغم من تنظيم انتخابات حرة شكلياً. فيجب التشاور مع الجمهور وأن يكون اختيار المرشحين حراً وشفافاً للوفاء بالمتطلبات الديمقراطية. وينبغي وضع أساليب ترمي إلى تحديد إرادة الشعب من خلال استطلاع الرأي والاستفتاء بصورة متكررة على سبيل المثال. وكثيراً ما تُظهر الديمقراطية التمثيلية فصلاً بين البرلمانين والشعب، حسبما يلاحظه العديد من المراقبين، مما يفسر انعدام التوافق بين جداول أعمال البرلمانين ورغبات الناخبين. وهذا أمر أدى إلى اللامبالاة والاستخفاف والتغيب الواسع النطاق في الانتخابات في العديد من البلدان. وليس هناك حاجة إلى البرلمانات فحسب بل إلى برلمانيين يمثلون رغبات الناخبين تمثيلاً حقيقياً. ويسجل نقص في تمثيل المرأة في معظم البلدان، وتحرم المرأة أساساً من حقها في التصويت في العديد من البلدان^(١١). وهذا الحرمان من الحق في التصويت هو إجراء غير ديمقراطي يستلزم اتخاذ تدابير تصحيحية. فيجب تمكين المرأة حتى تستطيع المشاركة الجديدة في صنع القرارات^(١٢).

١٧ - وهذا التقرير الثاني المقدم إلى المجلس والشامل لجوانب متعددة من قرار المجلس ٦/١٨ و ٩/٢١ يركز أساساً على مسألة المشاركة. وهو ليس عبارة عن تجميع للوقائع والأرقام بل محاولة لتعريف المفاهيم وتحديد العقبات. ويمكن تعريف مفهوم الديمقراطية، سواء

(٩) انظر تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات، الوثيقة A/HRC/20/27.

(١٠) انظر www.un.org/en/events/humanrightsday/2012/message.shtml.

(١١) الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، تقرير الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، الوثيقة A/HRC/23/50.

(١٢) التوصية العامة رقم ٢٣ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والفقرة ١٦ (أ) من التعليق العام رقم ١٥ للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتعليق العام رقم ٢٨ للجنة المعنية بحقوق الإنسان.

أكان المعنى المقصود به الديمقراطية الدولية أم الديمقراطية المحلية. وعلى الرغم من ذلك، فإن المنظمات الدولية التي تدعي أنها ديمقراطية ليست ديمقراطية وإن بعض البلدان التي تستشهد بالديمقراطية يتضح أنها استبدادية أو معتمدة على حكم القلة في الواقع. وتخدع "الديمقراطية التمثيلية" جمهور الناخبين عندما لا تتأصل القوانين في الشعب بل في القلة الحاكمة. وعليه، تصبح الدراسات عن مفهوم الديمقراطية المباشرة وصيغها أكثر صلة بالأحداث الجارية^(١٣).

١٨ - وتقتضي الديمقراطية ترابط المصلحة العامة حسيما تعبر عنها أغلبية الناس والسياسات الحكومية التي تؤثر فيهم. ولتعبير الديمقراطية مظاهر متعددة منها الديمقراطية المباشرة والديمقراطية القائمة على المشاركة والديمقراطية التمثيلية، إلا أنه يتعين على الحكومات أن تتجاوب مع الشعب وألا تستجيب لمصالح خاصة مثل المجمعات العسكرية والصناعية والقائمين على المصارف المالية والشركات عبر الوطنية. والديمقراطية مفهوم شامل لا يخص بالامتياز نخبة من الأعيان من الناحية الأنثروبولوجية. ويقضي بأن توضع القواعد الأساسية لإرساء وتنظيم الدولة وعلاقتها بالمجتمع وتحظى بقبول المواطنين. ويستلزم التشاور مع الشعب واحترام إرادة الناخبين. ويتحتم على المجتمع الديمقراطي أن يعترف بحقوق الأفراد والأقليات والجماعات ويطبقها على الرغم من اعتماده على قاعدة الأغلبية. وبعبارة أخرى، يجب فهم قاعدة الأغلبية في سياق سيادة القانون وكرامة الإنسان. ووفقاً لما أبرزته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فإن التعددية والتسامح والانفتاح الذهني هي سمات تميز المجتمع الديمقراطي. ولا تعني الديمقراطية ببساطة أن آراء الأغلبية يجب أن تسود دوماً، على الرغم من وجوب إخضاع مصالح الفرد لمصالح الجماعة في بعض الأحيان، إذ يتعين تحقيق توازن يضمن معاملة الأشخاص المنتمين إلى الأقليات معاملة عادلة ولائقة ويتجنب أي إساءة استخدام لمركز قوة مهيمن^(١٤). وهذا أمر يحل مشكلة التوتر بين التزعة الشعبوية وحقوق الإنسان، إذ يجب عدم إساءة استخدام الديمقراطية للخط من شأن حقوق الإنسان، بإضفاء الشرعية على التعذيب أو عقوبة الإعدام مثلاً، حتى وإن أمكن الاستشهاد بالرأي العام أو التلاعب به للمطالبة بذلك. ومن الضروري بالتالي تدعيم إنفاذ الشرع الوطنية والإقليمية للحقوق من أجل توفير مسار وأجواء لازدهار الديمقراطية بضمان من سلطة قضائية مستقلة تمنح الحماية اللازمة لمصالح الأغلبية والأقلية على السواء.

(١٣) Global Forum on Modern Direct Democracy, Montevideo 14-16 November 2012 <http://2012globalforum.com/>, <http://movementfordirectdemocracy.com/strategy.html>, <http://www.directdemocracynow.org/>, Centre for Direct Democracy, University of Zürich <http://www.c2d.ch/>, World Conference on Direct Democracy http://www.tfd.org.tw/iri-asia/?mod=News&page=Direct_Democracy_Developments&id=465

Andrea Good/Bettina Platipodis, *Direkte Demokratie*, Bern 2013. Daniel Thürer, "Völkerrechtliches Jus Cogens und Volkssouveränität" in Good/Platipodis, pp. 439-452. Daniel Thürer, *Direkte Demokratie. Eine Form des Widerstands?* in Hans v. Arnim (ed.) *Widerstand*, Berlin 2012, pp. 63 ff. René Roca, *Wenn die Volkssouveränität wirklich eine Wahrheit werden soll*. Zürich 2012; Paul Widmer, *Die Schweiz als Sonderfall*, Zurich 2008

.European Court of Human Rights, *Case of Leyla Sahin vs. Turkey*, Application no. 44774/98, para. 108 (١٤)

١٩- وللديمقراطية تاريخ متطور عريق وقد تكيفت مع احتياجات العديد من المجتمعات والثقافات المختلفة. ولا يوجد "نموذج" وحيد للديمقراطية^(١٥)، ولا ينبغي لأي شخص أن يدعي وجود "نموذج واحد صالح للجميع" وضرورة تصدير مظهر معين من مظاهر الديمقراطية إلى بلدان يختلف سير أعمالها ويكون مسارها السياسي مطابقاً لتقاليد أخرى. وينبغي للمرء لدى تناول مفهوم الديمقراطية أن يتعد عن نطاق التسمية ويطرح السؤال الحاسم التالي: ما هي العلاقة التي تربط احتياجات الشعب وإرادته بعملية صنع القرارات السياسية التي تؤثر فيه؟ ولازمة هذا السؤال هي الآتية: ما هو مدى إتاحة معلومات صحيحة يمكن التوصل عليها وتتسم بالتعددية لتيسير مشاركة الشعب الحقيقية في وضع القوانين والممارسات؟ فالديمقراطية ليست المنتج النهائي بل الوسيلة لبلوغ الغاية المتمثلة في تمتع الجميع بحقوق الإنسان.

٢٠- وسعيًا إلى اختبار وجود أو عدم وجود الديمقراطية على الصعيد الدولي في الفترات الأخيرة، قد يتساءل المرء عما إذا سنحت للدول والشعوب، بما فيها الشعوب غير الممثلة، فرصة ديمقراطية للمشاركة في قرارات تتعلق بقضايا مهمة مثل الحرب والسلم وظاهرة الاحترار العالمي والبيئة والعلاقات التجارية والحصول على الأدوية والتراث البشري المشترك. وبشكل ملموس أكبر، هل توافق أغلبية الدول على تطبيق أنظمة الجزاءات على أساس انتقائي وغير موحد؟ وهل كان من شأن تلك الدول أن توافق على استخدام القوة ضد صربيا في عام ١٩٩٩ وضد العراق في عام ٢٠٠٣ وضد ليبيا في عام ٢٠١١؟ وهل كان ينبغي للمجتمع الدولي أن تكون له كلمة في تحديد مدى استنفاد جميع سبل التفاوض السلمي؟ وهل ينبغي إتاحة فرصة للمجتمع المدني للمشاركة في القرارات "التقنية" بشأن اتفاقات التجارة الحرة وغيرها من الاتفاقات المؤدية إلى انتشار البطالة؟ وهل ينبغي السماح فيما يتصل بالترتيبات الإقليمية والقانون الدستوري الإقليمي، لمواطني البلدان المعنية بأن يصوتوا مباشرة تأييداً لمعاهدات تنطوي على تقييد لا يستهان به للسيادة الوطنية أو اعتراضاً عليها؟ أي هل كان ينبغي على سبيل المثال إتاحة فرصة لمواطني الاتحاد الأوروبي للتصويت عبر الاستفتاء بشأن اعتماد معاهدة لشبونة؟ وهل كان ينبغي أن تكون لهم كلمة في القرارات التي تهدف إلى فرض تدابير الحظر أو رفعها في حالات الحرب الأهلية؟ وفيما يتعلق بإعادة توحيد جزيرة قبرص، هل كان من شأن اتفاقية دستورية تنص على إتاحة فرصة للمجتمعات القبرصية كافة للتفاوض بخصوص دستور على أساس القاعدة الشعبية أن تفضي إلى صك ديمقراطي يسمح بالخروج من المأزق بإشراك جميع أصحاب المصلحة؟^(١٦) وإن هذه القائمة غير الوافية بحالات الاختلال الدولي تبين ضعف التشاور أو انعدامه التام وبالتحديد في الحالات التي كانت في أمس الحاجة إلى مشاركة الجمهور.

(١٥) دياحة قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/١٩ المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢.

(١٦) Andreas Auer et al. *A principled basis for a just and lasting Cyprus settlement in Light of International and European Law*, Brussels, 2005. Andreas Auer/Vasiliki Triga, *A Constitutional Convention for Cyprus*, Berlin, 2009. A de Zayas, "The Annan Plan", *The Cyprus Yearbook of International Relations*, 2006, pp. 163-178.

٢١- وسعيًا إلى اختبار وجود أو عدم وجود الديمقراطية على الصعيد المحلي في الفترات الأخيرة، قد يكون من المفيد استكشاف سبل اتخاذ القرارات في السابق وفي الوقت الحالي مثل القرارات بشأن زيادة مراقبة الأفراد إلكترونياً وبالفديو والاعتقال والاحتجاز إلى أجل غير مسمى والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والعمل والزواج والإجهاض وغير ذلك، ومستوى مشاركة الجمهور الحقيقية في هذه القرارات. وبشكل ملموس أكثر، هل تقبل أغلبية السكان القيود الخطيرة التي فرضت على حقوق الإنسان عقب الاعتداءات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؟ وهل تقبل تلك الأغلبية الأولويات التي تفرضها الحكومات بشأن ما يسمى "تدابير التقشف"؟ وهل توافق على إنقاذ المصارف؟ وهل توافق على التسليح المتزايد والحصة الهائلة المخصصة من الميزانية لقطاع "الدفاع"؟ وهل توافق على مشاركة بلدانها المعنية في المغامرات العسكرية التي لا تدعمها قرارات مجلس الأمن ولا يُسمح بها بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة؟ وهل توافق على بيع الأسلحة للمتحررين في الحروب الأهلية الأجنبية؟ وهل توافق على استخدام الطائرات بلا طيار بصرف النظر عن الضحايا في صفوف السكان المدنيين والأضرار الجانبية؟ وهل كان من شأن مواطني البلدان التي بلغ عددها ٥٤ بلداً وتعاونت مع نظام التسليم والسجون السرية "والثقب السوداء" وغير ذلك أن يوافقوا على الأفعال غير القانونية التي ارتكبت باسم "الحرب ضد الإرهاب"؟^(١٧) وهل يوافق أولئك المواطنون على الاعتماد على اللجان العسكرية لمحكمة المدنيين؟ وماذا كان دور بعض وسائل الإعلام في تكوين أجواء من التهديد الوشيك والخوف من خلال التضليل الإعلامي وتشويه التقارير مما يخالف حظر الدعاية للحرب المنصوص عليه في المادة ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؟ وهل يحظى تبني الرضع من قبل الأزواج من الجنس نفسه بالموافقة عبر استفتاء شعبي؟ وماذا يعني أن تواجه الاحتجاجات الجماهيرية المطالبة بإصلاحات ديمقراطية وحقوق الإنسان باستخدام القوة المفرط من جانب الشرطة؟ وهل يمكن اعتماد القوانين على المستويات العليا دون إجراء نقاش عام وعلى الرغم من انتشار احتجاجات السكان؟ وهل السكان هم رهائن البرلمانين وعاجزون عن التأثير في السياسات حتى موعد الانتخابات القادمة مما قد يسمح أو لا يسمح باختيار السياسات بل بقصر الاختيار على مرشحين تفاجئ قراراتهم الناجحين في بعض الأحيان؟ والعديد من هذه القضايا يتطلب إجراء نقاش عام والتشاور ولا ينبغي اختصار الطريق واتخاذ القرارات بشأنها دون مشاركة الشعب.

٢٢- ولا ريب في أن هناك مجالاً للتحسين في كل بلد. فلا يتمتع أي بلد من البلدان بتقييم محكم للأداء. وبينما تكون لدى بعض البلدان مواطن قوة في مجالات محددة، فإنها قد تعاني من أوجه نقص فادحة في مجالات أخرى. وعلى سبيل المثال، أحرز بعض البلدان تقدماً هائلاً في مجال الحقوق المدنية والسياسية غير أنه يتباطأ في تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

(١٧) انظر الوثيقة A/HRC/22/52.

والثقافية. ولا تتاح الفرصة للأقليات والشعوب الأصلية والشعوب الخاضعة للاحتلال والشعوب غير الممثلة والأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع^(١٨) في بعض الدول والأقاليم للمشاركة الفعالة في صنع القرارات^(١٩). وينبغي اعتماد تدابير فعالة تشمل نظاماً قضائياً خاصاً بالحقوق الواجبة النفاذ لتمكين المرأة والأقليات والسكان الأصليين والشعوب غير الممثلة والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم حتى يتسنى لهم المشاركة المجدية في المسار السياسي وفي القرارات التي تؤثر فيهم وفي حقهم في تقرير مصيرهم وفي بيئتهم التقليدية وثقافتهم ومعتقداتهم.

٢٣- وتقع على عاتق كل بلد مسؤولية تحسين أنظمتها الاقتصادية والقضائية والسياسية والاجتماعية. وينبغي أن يُمنح المجتمع المدني كل الفرص للمساهمة في هذه العملية. وإذا خطا كل بلد خطوة إلى الأمام فستعود فوائد هذا التقدم على كل الشعوب وعلى التضامن الدولي.

٢٤- وقد كشف العديد من المراقبين أوجه العجز في تحقيق الديمقراطية في إطار النظام الدولي والمحلي؛ وحددوا التهديدات التي يتعرض لها السلم الدولي؛ وحذروا من الجمع العسكري الصناعي؛ ونددوا بتراجع العدالة الاجتماعية وبأزمة الديمقراطية، وهو ما يراه بعضهم ديمقراطية إسمية فقط، في غياب المشاركة العامة ومع فرض نوع من ديمقراطية جماعات الضغط أو ما بعد الديمقراطية أو الديمقراطية الزائفة، لأن القرارات الحقيقية تتخذها الشركات والمؤسسات المالية التي لا تنتخب ولا تحاسب أمام الشعب. ومن جملة أولئك المراقبين سمير أمين^(٢٠) وفرانسيس بويل^(٢١) ونوام تشومسكي^(٢٢) ورامسي كلارك^(٢٣) ومارجوري كون^(٢٤) وجوفاني كورنيا^(٢٥) وديفيد كرومويل^(٢٦) وكولين كروتش^(٢٧) وبربرا إرنرايخ^(٢٨)

(١٨) انظر

<http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=13369&LangID=E>

(١٩) توصيات الدورة الثانية للمنتدى المعني بقضايا الأقليات بشأن الأقليات والمشاركة السياسية الفعالة، الواردة في الوثيقة A/HRC/13/25. وتقارير المقررة الخاصة المعنية بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية والفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة.

(٢٠) *Maldevelopment - Anatomy of a Global Failure*, 2nd edition, Oxford, 2011

(٢١) *World Politics and International Law*, 2005

(٢٢) *Hopes and Prospects*, London 2010

(٢٣) *From Civil Rights to Human Rights*, <http://ddce.utexas.edu/news/2012/11/07/nov-12-from-civil-rights-to-human-rights-talk-by-ramsey-clark/>

(٢٤) انظر <http://www.marjoriecohn.com>

(٢٥) انظر http://www.wider.unu.edu/aboutus/people/external-project-directors/en_GB/cornia-external

(٢٦) *Why are we the Good Guys? Reclaiming Your Mind from the Delusions of Paranoia*. Winchester 2012

(٢٧) *Post-Democracy*, Cambridge 2004

(٢٨) *Nickel and Dimed: On (not) Getting by in America*, 2001,

<http://www.barbaraehrenreich.com/nickelanddime.htm>

وديان إلسون^(٢٩) وغلين غرينوالد^(٣٠) وستيفاني غريفيث - جونز^(٣١) وكريس هارمان^(٣٢) وديفيد هارفي^(٣٣) وإدوارد هرمان^(٣٤) وريتشارد جولي^(٣٥) وناومي كلاين^(٣٦) وروبرت ماكتشزني^(٣٧) وجاستين لويس^(٣٨) وجان مايرر^(٣٩) ووالف نادر^(٤٠) وإيزابل أورتيز^(٤١) وكارن باركر^(٤٢) وروث بيرسون^(٤٣) وجون بلجر^(٤٤) وأرون داتي روي^(٤٥) وفرانيسيس ستيوارت^(٤٦) وأليخاندرو تايئلباوم^(٤٧) وتسفيتان تودوروف^(٤٨) ورولاندي ويل^(٤٩) ولويس روبرتو زامورا^(٥٠) وجان زيغلر^(٥١) وهوارد زين^(٥٢). والتشخيص واضح غير أن تغيير الوضع الراهن أمر ثبتت صعوبة تحقيقه لأن الأشخاص المنتخبين لا يتولون زمام الحكم والأشخاص الحاكمين لا يُنتخبون في الغالب.

- (٢٩) “Emerging Issues with a Focus on Economic Decision-Making” in United Nations Economic Commission for Europe (ed.) *Gender Gaps and Economic Policy*, UNECE, Geneva, 2007
- (٣٠) *With Liberty and Justice for some: How the Law is Used to Destroy Equality and Protect the Powerful*, New York, 2012
- (٣١) Stephanie Griffith-Jones et al. (eds.), *Time for a Visible Hand: Lessons from the 2008 World Financial Crisis*, Oxford, 2010
- (٣٢) *Economics of the Madhouse: Capitalism and the Market Today*, London, 1995
- (٣٣) *A Brief History of Neoliberalism*, Oxford, 2005
- (٣٤) *The Myth of the Liberal Media: An Edward Herman Reader*, 1999
- (٣٥) Richard Jolly et al., *Be Outraged: There are alternatives*, 2012
- (٣٦) *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism*, 2007
- (٣٧) *Rich Media, Poor Democracy: Communication Politics in Dubious Times*, New York, 2000
- (٣٨) *Constructing Public Opinion: How Political Elites Do What They Like and Why We Seem to Go Along With It*, New York, 2001
- (٣٩) انظر <http://www.iadllaw.org/en/node/390>
- (٤٠) *The Good Fight: Declare your Independence and Close the Democracy Gap*, 2004
- (٤١) انظر <http://www.isabelortiz.info/>
- (٤٢) رابطة المحامين عن القضايا الإنسانية على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.humanlaw.org/>
- (٤٣) انظر <http://www.polis.leeds.ac.uk/about/staff/pearson/>
- (٤٤) *The New Rulers of the World*, London 2002
- (٤٥) *Listening to Grasshoppers: Field Notes on Democracy*, New Delhi, 2009
- (٤٦) *Horizontal Inequalities and Conflict: Understanding Group Conflict in Multiethnic Societies*, Basingstoke, United Kingdom, 2008
- (٤٧) انظر <http://www.rebellion.org/mostrar.php?tipo=5&id=Alejandro%20Teitelbaum&inicio=0>
- (٤٨) *Les ennemis intimes de la démocratie*, Paris 2012
- (٤٩) *Nous peuples des Nations Unies: Sortir le droit international du placard*, CETIM, Geneva, 2008
- (٥٠) انظر <http://www.nlgazcentral.org/luis-roberto-zamora-bolanos-speaks-on-peace/> و <http://www.peaceasahumanright.org/Peace/HOME.html>
- (٥١) *Destruction massive : Géopolitique de la faim*, Paris, 2011
- (٥٢) *The Historic Unfulfilled Promise*, New York 2012

رابعاً- العقبات

٢٥- كشفت الردود العديدة على الاستبيانين والعروض المقدمة خلال المشاورات التي جرت في ١٦ أيار/مايو و٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣ والرسائل التي تلقاها الخبير المستقل عن أوجه اختلال في المشاركة الديمقراطية والمنصفة لأصحاب المصلحة على الصعيدين الدولي والوطني.

٢٦- وتتعدد العقبات التي تقف حجر عثرة في مسار المشاركة الحقيقية في صنع القرارات على الساحة الدولية. ويقتضي تحقيق نظام دولي ديمقراطي ومنصف الالتزام دون شروط مسبقة بالحوار الذي تتاح في إطاره فرصة لجميع الدول والشعوب للمشاركة في صنع القرارات على الصعيد العالمي. وتمثل الحرب انخفاً للعلاقات الودية بين الدول، المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥، وانتهاكاً للمادتين ٢(٣) و٢(٤) من ميثاق الأمم المتحدة. وإن الصناعات الحربية في العديد من البلدان وأنشطة الاتجار الضخم بكل أنواع الأسلحة تولد الفساد وتؤجج نار النزاعات في كل أنحاء العالم نظراً إلى ما تنطوي عليه من فرص لتحقيق الأرباح. ويمثل وجود مجمع عسكري صناعي بالغ النفوذ خطراً يقيق بالديمقراطية على الصعيدين الدولي والمحلي، لأن هذا المجمع يتبع منطقاً خاصاً به ويعمل بصورة مستقلة عن المشاركة الشعبية. وقد أشار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، دوايت آيزنهاور، إلى هذا الخطر في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦١^(٥٣). ولا تترك النسبة الهائلة المخصصة من الميزانيات لأنشطة التسليح وغيرها من الصناعات الحربية إلا حيزاً بسيطاً لأنشطة النهوض بحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، لا يوجد أي خيار بديل للتعايش السلمي في عصر أسلحة الدمار الشامل. وتتناقض النزعة الانفرادية بحكم طبيعتها مع النظام الديمقراطي الدولي. وما زال بعض الدول يعتمد على التدابير الانفرادية وبإفلات التام من العقاب، على الرغم من إرادة المجتمع الدولي وانتهاكاً لقرارات الجمعية العامة المعبرة عن إجماع شبه تام.

٢٧- ويؤدي واقع اختلال التوازن الاقتصادي والسياسي والعسكري إلى الضغط على الضعفاء الذين ليس لهم إلا خيار الانخفاء لمختلف أشكال الإكراه أو التهديدات أو الجزاءات أو ممارسات الترغيب والترهيب. وقد أفضى هذا الوضع اللامتناهات إلى تنظيم حركة بلدان عدم الانحياز والعديد من المنظمات الإقليمية (البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والسوق الجنوبية المشتركة ومنظمة التعاون الإسلامي)، التي لا يطبق أعضاؤها دائماً القواعد الديمقراطية، سعياً إلى التعويض عن سيطرة قلة من البلدان المهيمنة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية.

(٥٣) الرئيس دوايت د. آيزنهاور، على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.youtube.com/watch?v=8y06NSBBRtY>. *Public Papers of the Presidents of the United States*, Dwight D. Eisenhower, pp. 1035-40

٢٨- وأعرب المشاركون خلال اجتماع التشاور بين الخبراء الذي عقده الخبير المستقل في جنيف في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣ عن أملهم في أن يجري إصلاح سبل اتخاذ القرارات بشأن القضايا العالمية بما فيها القرارات المتعلقة بالحرب والسلام، وأوجه الاختلال في التجارة، وأسعار السلع الأساسية، والأسواق المالية، والبيئة، وحفظ السلام على الصعيد الدولي. وفي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لا تتسم أنظمة التصويت بالإنصاف بقدر منح أغلبية الأصوات لحكومات البلدان المتقدمة مما يؤدي إلى تفضيل المصالح المالية لنخبة من البلدان على حساب البلدان المحرومة. ومن الضروري إصلاح هاتين المؤسستين^(٥٤) ومجلس الأمن^(٥٥) ومنظمة التجارة العالمية. ولعله ينبغي ابتداء مؤسسات بديلة^(٥٦).

٢٩- وهناك عقبات بالقدر ذاته على الساحة المحلية. ويدعى في الرسائل الواردة من منظمات المجتمع المدني أن بعض الأشخاص لا يستطيعون المشاركة في صنع القرارات لأسباب متعددة تختلف من بلد إلى آخر. وحسبما أبرز الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، فإن التمييز الهيكلي والاجتماعي الممارس ضد المرأة يحول دون مشاركتها في الحياة السياسية والعامة في معظم بلدان العالم^(٥٧). وإن تعرض عدد من النساء اللواتي شاركن في احتجاجات سلمية في بعض أنحاء العالم للعنف بما في ذلك العنف الجنسي أمر غير مقبول. ويجب على الدول أن تبدي حزمها في وضع حد للعنف الهيكلي وتنفيذ تدابير إيجابية لضمان مشاركة أكثر من نصف عدد سكان العالم في الحياة السياسية والعامة.

٣٠- وتدعي مجموعات الشعوب الأصلية^(٥٨) أنها حرمت من التمثيل الفعال وأن مشاركتها تعتبر أساساً مشاركة شكلية، إذ تتابع الحكومات ما يخصها من برامج أعمال بصرف النظر عن وجهات نظر هذه المجموعات ولا تنصت إليها إلا إنصاتاً متهاوناً. وبوجه خاص، يدعي بعض

(٥٤) Yilmaz Akyüz, *Reforming the IMF: Back to the Drawing Board*, Third World Network, Penang, Malaysia, 2006.

(٥٥) International Law Association, Study Group on United Nations Reform, http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1971008; Hague Academy Lectures of Vera Gowlland, "The Relationship between the Security Council and the International Criminal Court" http://untreaty.un.org/cod/avl/ls/Gowlland-Debbas_PS.html; "The Relationship between Collective Security and State Responsibility" http://untreaty.un.org/cod/avl/ls/Gowlland-Debbas_S.html; Alejandro Teitelbaum, "Naciones Unidas: Reformarla o Reconstruirla?" published in *Derechos de los pueblos y gobernanza mundial, Facultad de Humanidades y Ciencias de la Educación (HUHEZI) de la Universidad de Mondragón*, Iruñea, 2007, pp. 77-118; Erskine Childers and Brian Urquhart, *Renewing the United Nations System*, Uppsala 1994; Joseph Schwartzberg, *Revitalizing the United Nations*, New York 2004.

(٥٦) Samir Amin, *Global History - a View from the South*, Oxford, 2010; Samir Amin, *Ending the Crisis of Capitalism or Ending Capitalism?* Oxford, 2011.

(٥٧) الوثيقة A/HRC/23/50.

(٥٨) انظر تقارير المقرر الخاص المعني بقضايا الشعوب الأصلية. انظر أيضاً بيان المقرر الخاص المعني بقضايا الشعوب الأصلية بمناسبة انعقاد الدورة الثانية عشرة لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣.

السكان الأصليين وجود حالات خرق مادي للمعاهدات^(٥٩) التي أبرمها أسلافهم مع السلطات الأوروبية ويزعم بعضهم الآخر أنهم خدعوا لدى إبرام المعاهدات. ويتمسك السكان الأصليون بحقوقهم في تقرير المصير والاستقلال الذاتي والهوية بما في ذلك حقهم في السيادة على مواردهم الطبيعية التي نزع منهم دون موافقتهم ودون حصولهم على تعويض ملائم مما يخالف المادة ١ المشتركة بين العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن المسائل الأساسية بالنسبة إلى العديد من السكان الأصليين مسألة وضعهم كشعوب لأنهم لا يريدون الحصول على جنسية البلد الذي استعمرهم ويعترضون في بعض الأحيان على الاستفتاءات الخاصة بتقرير المصير التي يدعون أنهم قلما تتاح لهم الفرصة، أو لا تتاح لهم على الإطلاق، لإبداء إرادتهم في إطارها^(٦٠). ويؤكدون أن الحق في تقرير المصير لا يمكن ممارسته ضد إرادة السكان المعنيين وأنه ينبغي ألا تسمح الاستفتاءات الخاصة بتقرير المصير بالتصويت إلا للسكان الأصليين وليس للمستعمرين.

٣١- وتعاني فئات عديدة أخرى معرضة للخطر، بما فيها المدافعون عن حقوق الإنسان والطلاب والأقليات والفقراء، من عدم المشاركة الحقيقية في المجتمع وفي صنع القرارات. ومن الأساسي أن تتخذ الدول التدابير الملائمة لضمان ألا تؤدي العقبات إلى "تفاقم حدة استبعادهم وفي أحيان كثيرة إلى إدامة امتيازات النخب التي تمتلك القدرة على التأثير في السياسات تأثيراً مباشراً"^(٦١).

٣٢- وتستحق شواغل جماهير المحتجين المطالبين بالإصلاحات الديمقراطية وحركتي "Indignados" و"Occupy" الاحتجاجيتين اهتماماً ديمقراطياً أكبر واتخاذ تدابير تصحيحية بشأنها. ولا يمكن أن تقتصر المشاركة الديمقراطية على الانتخابات، بل هي تنطوي على التأثير المباشر في المسار الديمقراطي كيفما تحقق ذلك. وتعرق الأنظمة الديكتاتورية التي لا تجري أي انتخابات والأنظمة شبه الديمقراطية ذات الانتخابات المزورة والأنظمة ذات الديمقراطية المختلة والانتخابات الشكلية تحقيق نظام ديمقراطي دولي. وينبغي أن تحسن الأنظمة الانتخابية تدريجياً وأن ترحب الحكومات برصد الانتخابات على نطاق العالم^(٦٢). على أن المشاركة الحقيقية تنطلق من القاعدة الشعبية ويجب أن تشمل نظاماً جديراً بالثقة لاختيار مرشحين يمثلون الناخبين تمثيلاً فعلياً. وفي حال اختيار المرشحين عبر آليات الأحزاب وانتماء الأشخاص الوحيديين المختارين على الدوام إلى النخب يصبح النظام مختلاً ويفرز مرشحين غير ملتزمين بإزاء ناخبهم بل بإزاء نظام الحزب ومموليه.

(٥٩) انظر <http://www.unhcr.ch/Huridocda/Huridoca.nsf/0/696c51cf6f20b8bc802567c4003793ec>

(٦٠) انظر على سبيل المثال "التقارير الموازية" المقدمة إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة القضاء على التمييز العنصري من جانب مجموعات الشعوب الأصلية والتوصيات الواردة في الملاحظات الختامية المعنية على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www1.umn.edu/humanrts/usdocs/hruscomments2.html>

(٦١) انظر الوثيقة A/HRC/23/36، الفقرة ١٤.

(٦٢) Global Commission on Elections, Democracy and Security, *Deepening Democracy: A Strategy for Improving the Integrity of Elections Worldwide*

٣٣- والديمقراطية بحكم تعريفها تستهدف المصلحة العامة ولا تستهدف منفعة المساهمين أو السوق. ولا تتوافق جوانب الرأسمالية والخصخصة غير المنظمة ببساطة مع فكرة الديمقراطية، لأنها لا تعبر بشكل ظاهر عن إرادة الشعب أو حتى عن احتياجاته، بل عن رغبة حفنة من المستثمرين بهدف تحقيق أقصى حد من الأرباح تدرعاً بالحجة التي مفادها أن أثر "انتشار المنافع التدريجي" سيساعد الفقراء في نهاية المطاف. ولكن هل يوافق الشعب على فلسفة انتشار المنافع التدريجي التي لا تتكامل بالنجاح في أكثر الأحيان؟ وكيف يمكن محاسبة المؤسسات المالية عندما تفشل الأسواق غير المنظمة وتنشأ عن ذلك البطالة العامة؟ وعلى الرغم من ذلك، "أسعفت" الحكومات قطاع المصارف الذي أنقذ على حساب الفقراء المهوئين بأثر "انتشار المنافع التدريجي" والعاجزين عن الدفاع عن أنفسهم من التعسف المعم في استخدام السلطة.

٣٤- وتعد خصخصة الوظائف العامة اعتداء على الديمقراطية لأنه لا يمكن حماية المصلحة العامة إلا على يد كيان عام سواء أكان إدارة على مستوى البلدية أم برلماناً، وليس من جانب مجلس إدارة شركة تستهدف تحقيق الربح وتوسع الأسواق.

٣٥- وقد حددت في تقرير الأولي المقدم إلى المجلس عدداً من العقبات بما فيها العقبات ذات الطابع الدلالي. واللغة بعينها تتدخل دون شك في التحليل الصحيح للقضايا الاجتماعية والاقتصادية عندما تكون المصطلحات المستخدمة غامضة أو مضللة أو عندما تستخدم البلدان ووسائط الإعلام المختلفة عبارات "الديمقراطية" و"الحرية" و"سيادة القانون" و"المجتمع الدولي" و"توافق الآراء" و"العولمة" و"السلام" و"الإرهاب" وغيرها من العبارات بمعان مختلفة. وهناك أيضاً عقبات ذات طابع عام مثل العجرفة والتزكية الذاتية والاستهزاء بالأخلاق والعدمية الأخلاقية وعقبات التفكير المفروضة على الذات وغير الطبيعية مثل الفكرة التي مفادها أن القانون الوضعي هو القانون الوحيد وأن الحقوق الوضعية هي الحقوق الوحيدة. وتتمثل عقبة أخرى في انعدام التضامن في صفوف ممثلي المجتمع المدني الذين ينبغي لهم أن يبينوا التزامهم بالمساواة بين جميع الضحايا من حيث الكرامة الإنسانية ويرفضوا تركيز وسائط الإعلام على الضحايا المقبولين على أساس "اللياقة السياسية" وتعتيمها المنهجي على الأخبار الخاصة بالضحايا الآخرين. والمنافسة بين الضحايا هي ظاهرة مؤسفة تنم عن الكيل بمكيالين. ولا يتمتع المجتمع المدني بحقوق فحسب بل تقع عليه واجبات يجب عليه ممارستها بشكل أخلاقي ومسؤول. ويجب على الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إبداء الالتزام نفسه بأخوة البشرية والطابع العالمي لحقوق الإنسان وعدم قصر هذا الالتزام على الحقوق الدارجة.

٣٦- ومن افتراضات هذا التقرير أن الديمقراطية تستوجب وجود صحافة حرة تعلم الجمهور وتمكنه من إصدار حكم نزيه متحرر من رقابة الحكومة وتلاعب وسائط الإعلام التجارية. ومن ضمن التوقعات الديمقراطية المشروعة ألا تتسم وسائط الإعلام بتنوع أفكارها فحسب بل

بتنوع ملكيتها أيضاً. وعلى المستوى المحلي، ينبغي لكل حكومة أن تنظر عن كثب في تشريعاتها المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية وفي تركيز الملكية في وسائط الإعلام، وتستخدم تشريعات مكافحة الاحتكار لتفريق التكتلات التي تعيق الحوار المنفتح والتنوع. وما يحصل في الصحافة في العديد من البلدان في الواقع هو تلقين السكان وليس إعلامهم. وتبدي الصحافة في أغلب الأحيان تحيزاً هيكلياً للنخب ومصالح الحكومات والشركات.

٣٧- وفي حين أن حرية الرأي وحرية وسائط الإعلام وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات تعتبر من الحريات الأساسية على الإطلاق بالنسبة إلى أي نظام ديمقراطي، فإن هذه الحقوق تنعدم في بعض البلدان وتكون جوفاء في أماكن أخرى. وتعد رقابة الدولة انتهاكاً جلياً للمادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلا أن الرقابة تمارس أيضاً في القطاع الخاص مؤدية إلى الحصيصة غير الديمقراطية نفسها أي خضوع الجمهور للتلاعب. ويمثل تدخل الدولة في وسائط الإعلام والإنترنت مشكلة عالمية. وقد اعتمدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١١ التعليق العام رقم ٣٤ وتناولت فيه التهديدات التي تتعرض لها حرية الرأي وحرية التعبير، بما في ذلك قوانين التشهير وقوانين التجديف وقوانين الذاكرة، التي تتدخل في حرية تدفق الأفكار وإجراء النقاش الضروري بشأنها:

(أ) "يجب أن تصاغ قوانين التشهير بعناية لضمان ... ألا تستخدم من الناحية العملية لخنق حرية التعبير. وينبغي أن تشمل جميع هذه القوانين، ولا سيما قوانين التشهير الجنائية، أحكاماً تتعلق بالدفاع، مثل الدفاع عن الحقيقة ..." (الفقرة ٤٧)؛

(ب) "يتعارض مع العهد حظر إظهار قلة الاحترام لدين أو نظام عقائدي آخر، بما في ذلك قوانين التجديف ..." (الفقرة ٤٨)؛

(ج) "تتعارض القوانين التي تعاقب على التعبير عن الآراء المتعلقة بالوقائع التاريخية مع الالتزامات المفروضة على الدول الأطراف بموجب العهد فيما يتعلق باحترام حرية الرأي وحرية التعبير. ولا يميز العهد فرض حظر عام على حرية التعبير عن آراء خاطئة أو تفسيرات غير صحيحة لأحداث الماضي ..." (الفقرة ٤٩).

٣٨- وتنجم عن تلك القوانين آثار وعواقب استبدادية وهي قوانين تنتهك كرامة الإنسان، والحق في إجراء نقاش منفتح، والحرية الأكاديمية، وتؤدي في نهاية المطاف إلى الجمود الفكري والرقابة الذاتية^(٦٣) مما ينطوي على آثار ضارة على قدرة الشعب على المشاركة في صنع القرارات.

(٦٣) التعليق العام رقم ٢٥ للجنة المعنية بحقوق الإنسان، الفقرة ٤؛ والتعليق العام رقم ٣٤ للجنة المعنية بحقوق الإنسان، الفقرة ٤٩. Alfred de Zayas and Aurea Roldan Martín, "Freedom of Opinion and Freedom of Expression: Some Reflections on General Comment No. 34 of the UN Human Rights Committee" in *Netherlands International Law Review*, 2012, pp. 425-454.

٣٩- وإن الحصول على معلومات صحيحة وجديرة بالثقة من مصادر متنوعة أمر لا بد منه من أجل تكوين مواطنين مسؤولين وممارسة الحق في التصويت. وحرية التعبير وحرية التجمع السلمي لا تعتبران حقين من الحقوق فحسب بل واجبين مدنيين ينبغي ممارستهما بحرية وانفتاح في كل نظام ديمقراطي. وحرية التعبير ليست مجرد الحق في ترديد أفكار مراعية لللياقة السياسية بل هي الحق في الإفصاح عن المعتقدات الشخصية التي تشمل بالضرورة الحق في الخطأ. وتحد البيروقراطية من الحق في التظاهر وتكتسحه بشكل ملحوظ في بعض البلدان، فيما يعتقل المتظاهرون أو حتى يقتلون في بلدان أخرى.

٤٠- ويبدو بصفة متزايدة أن بعض وسائط الإعلام تعبر أساساً عن آراء النخب. وحتى فيما يتعلق بالقضايا المثيرة للجدل، هناك افتقار إلى التوازن وقلما تتاح فرص تنافسية للتعبير عن آراء تختلف عن آراء وكالات الإعلان. وإن للإعلان المتواصل وفرط التسويق في وسائط الإعلام أيضاً أثر تضليل الجمهور وتحويل انتباهه عن القضايا الحقيقية وجعله مدمناً على الأخبار المثيرة أو المبتذلة أو التافهة. وإن وسائط الإعلام التجارية التي لا تستهدف إلا الربح وتهمل المصلحة العامة تفشل في اختبار وسائط الإعلام الديمقراطية. وعموماً، يجب التسليم بأن نظام الربح كثيراً ما يغلب المجتمع المدني.

٤١- ولا يمكن تحقيق نظام دولي ديمقراطي ومنصف ما دام المجتمع المدني يفتقر إلى آليات تكفل التغيير، من خلال إحداث تغيير بشكل ديمقراطي في الأولويات مثلاً بتحويلها عن الإنفاق العسكري إلى نزع السلاح العام، وعن مراقبة المواطنين إلى المحاكمة على الفساد والإجرام، وعن "تدابير التقشف" إلى العدالة الاجتماعية.

خامساً- الممارسات الجيدة

٤٢- يرحب الخبير المستقل بعدد من التدابير التشريعية التي اعتمدها دول عديدة بهدف تعزيز المشاركة ويشجع الدول على تطبيق هذه التدابير.

٤٣- ومن جملة الممارسات الجيدة يرحب الخبير المستقل بتصديق الدول على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودخول البروتوكول حيز التنفيذ في ٥ أيار/مايو ٢٠١٣، والتصديق على الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم^(٦٤) الذي دخل حيز التنفيذ في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢. ويشجع المزيد من مبادرات التصديق. ويذكر بدخول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيز التنفيذ في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ وتتعهد الدول عملاً بالاتفاقية بما يلي: "أن تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية المشاركة بصورة فعالة وكاملة في الحياة السياسية والعامة على

(٦٤) انظر http://www.ipu.org/idd-E/afr_charter.pdf.

قدم المساواة مع الآخرين، إما مباشرة وإما عن طريق ممثلين يختارونهم بحرية...^(٦٥). وترسي اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة سوابق بالفعل اجتهادات مهمة بفضل ملاحظاتها الختامية ونظرها في الحالات الفردية عبر إجراءات البروتوكول الاختياري للاتفاقية^(٦٦).

٤٤ - وتسعى عدة مبادرات إلى الارتقاء بنظام دولي ديمقراطي ومنصف بتوفير المراجعة القضائية والدستورية وآليات الإنفاذ وخصوصاً اقتراح الحكومة التونسية الداعي إلى إنشاء محكمة دستورية دولية^(٦٧). وأيدت المبادرة السويسرية للاحتفال بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٦٨) ولجنة الحقوقيين الدولية ورابطة الشرعة الدولية لحقوق الإنسان^(٦٩) الاقتراحات الداعية إلى إنشاء محكمة عالمية لحقوق الإنسان. وبحث أثناء مؤتمر ريو+٢٠ مبادرة جامعة الأمم المتحدة للسلام^(٧٠) ومنتدى أصحاب المصلحة من أجل مستقبل مستدام الرامية إلى إنشاء محكمة دولية للبيئة^(٧١).

٤٥ - وجدير بالثناء التقدم المحرز لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتواصل الجهود الرامية إلى جعل خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ مجدية. وقد رفض مؤتمر قمة شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ والمتطرق إلى موضوع "من أجل العدالة الاجتماعية والتضامن الدولي وسيادة الشعوب" الاستغلال التجاري للطبيعة والحياة وأسفر عن اعتماد إعلان سانتياغو دي شيلي (Declaración de Santiago de Chile).

٤٦ - ويرحب الخبير المستقل ببيان كيتو للاتحاد البرلماني الدولي الذي اعتمدته الجمعية ١٢٨ للاتحاد في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣ وينص جزئياً على الآتي: "تتطلب سياسات الرفاه مشاركة

(٦٥) المادة ٢٩ على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.un.org/disabilities/convention/conventionfull.shtml>

(٦٦) انظر <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CRPD/Pages/CRPDIndex.aspx>

(٦٧) Comité ad hoc pour la Création d'une Cour Constitutionnelle Internationale, *Projet de Création d'une Cour Constitutionnelle Internationale*, Tunis 2013

(٦٨) Julia Kozma and Manfred Nowak, انظر أيضاً، <http://www.udhr60.ch/report/hrCourt-Nowak0609.pdf>

"A World Court of Human Rights, Consolidated Draft Statute and Commentary", May 2010, <http://www.eui.eu/Documents/DepartmentsCentres/Law/Professors/Scheinin/ConsolidatedWorldCourtStatute.pdf>

(٦٩) الوثيقة A/HRC/19/NGO/124 على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.internationalbillofrights.org/>

(٧٠) Joost Pauwelyn, "A World Environment Court", *International Environmental Governance (Gaps and Weaknesses/Proposals for Reform) Working Paper*, Tokyo, UNU-IAS, 2002. Cf. Ellen Hey *Reflections on an Int'l Environmental Court*, 2000; Ole Pedersen, *An International Environmental Court*, Oxford 2012

(٧١) انظر: <http://www.uncsd2012.org/rio20/index.php?page=view&type=400&nr=222&menu=45>

http://effectius.com/yahoo_site_admin/assets/docs/InternationalCourtForTheEnvironment_Stepheو.nHockmanQC_Effectius_Newsletter14.21260322.pdf

جميع المواطنين، ولا سيما الفئات الضعيفة مثل النساء والشباب والشعوب الأصلية والفقراء، في عملية صنع القرار. والتمكن من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتنا وعلى الوسط الاجتماعي والبيئي المحيط بنا يشكل في حد ذاته بُعداً أساسياً من أبعاد الرفاه. وفي المقابل، الرفاه ضروري أيضاً للمواطنين حتى يشاركوا بفعالية في إدارة الشؤون العامة. والمشاركة وما يلزمها من شفافية ومساءلة تندرج بدورها ضمن ركائز الديمقراطية وطريقة انطباقها على عمل الحكومة على جميع المستويات - المستوى العالمي والمستوى الوطني والمستوى المحلي - وفي إطار تلبية احتياجات المواطنين^(٧٢). وينبغي لجميع البرلمانات في العالم أن تعمل وفقاً لهذا الإعلان.

٤٧ - وينبغي الإشادة بالمبادرات والاستفتاءات العامة المؤدية إلى التغيير الديمقراطي على غرار الاستفتاء السويسري بشأن أجور المديرين التنفيذيين الذي أجري في ٣ آذار/مارس ٢٠١٣ بهدف تحقيق نظام محلي أكثر إنصافاً. وهذا مثال على الديمقراطية المباشرة في حيز التطبيق^(٧٣).

٤٨ - ويرحب الخبير المستقل بدور المجتمع المدني الذي يعبر بصفة متزايدة عن رأيه في إطار الارتقاء بالمبادرات. والإعلان بشأن الحق في السلام هو مثال على إحدى مبادرات المجتمع المدني التي أصبحت عالمية مفضية إلى اعتماد إعلان سانتياغو دي كومبوستيلا^(٧٤) في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وإعلان أوسويسيم^(٧٥) في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣ وتنظيم حلقات عمل في جميع أنحاء العالم^(٧٦). وقد أدرجت المشاركة العالمية في هذه الحركة ضرورة صنع السلام في جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان^(٧٧) واللجنة الاستشارية التابعة له^(٧٨)، وستؤدي دون شك إلى زيادة الوعي بما يكتسبه السلام من أهمية أساسية كشرط لتحقيق نظام عالمي عادل ومستدام.

(٧٢) انظر <http://www.ipu.org/conf-e/128/quito-comm.htm>.

(٧٣) انظر http://www.loc.gov/lawweb/servlet/lloc_news?disp3_l205403530_text.

(٧٤) انظر <http://www.aedidh.org/?q=node/1292>.

(٧٥) انظر <http://www.aedidh.org/?q=node/2191>.

(٧٦) الوثيقة A/HRC/14/38. انظر http://www2.ohchr.org/english/issues/rule_of_law/workshop/.

(٧٧) انظر الموقع

<http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RightPeace/Pages/WGDraftUNDeclarationontheRighttoPeace.aspx>؛ وتقرير الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن الحق في السلام الوارد في الوثيقة A/HRC/WG.13/1/2.

(٧٨) انظر:

<http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/AdvisoryCommittee/Pages/RightToPeace.aspx>

http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/advisorycommittee/docs/session6/A.HRC.AC.6.C.RP.3_en.pdf

٤٩- وطرح للبحث فكرة جمعية برلمانية عالمية^(٧٩) أو جمعية برلمانية للأمم المتحدة على مدى عقود عديدة. ومفاد الفكرة تناول أوجه العجز في تحقيق الديمقراطية بإتاحة فرص للتعبير عن الرأي العام العالمي وإشراك المواطنين في عملية صنع القرارات العالمية من خلال موظفين منتخبين. ويمكن إنشاء جمعية من هذا القبيل بتصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب المادة ٢٢ من ميثاق الأمم المتحدة أو بناء على معاهدة دولية جديدة تبرم بين الحكومات ويعقبها اتفاق يربطها بالأمم المتحدة. ولا تتطلب أي من الآليتين إصلاح الميثاق. وقد كان الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، من مؤيدي مثل هذه الجمعية. وقدم بطرس غالي في تعليق نشر على موقع شبكة OpenDemocracy مبررات إنشاء جمعية برلمانية في الأمم المتحدة. فسعيًا إلى إيجاد حل أكثر فعالية للآزمات العالمية، "لا بد من تكوين علاقة ديمقراطية مباشرة بين مواطني العالم وأنظمة حكم العالم". ورحب بتوسيع نطاق الديمقراطية على الصعيد الوطني في جميع أرجاء العالم ملاحظاً أن المداولات الحكومية الدولية العالمية تشمل بصورة متزايدة الدول الناشئة. ولاحظ "التجاهل شبه التام لبعد ثالث من أبعاد عملية إرساء الديمقراطية، وهو تطوير الديمقراطية العالمية خارج نطاق الدول"^(٨٠). وكتب يوهان غالتونغ، مؤسس معهد بحوث السلام في أوسلو، ما يلي: "إن الديمقراطية العالمية بالنسبة إلى أي شخص يؤمن بمفهوم الديمقراطية - أي الحكم القائم على موافقة المحكومين - هي جزء من هذا المفهوم. والمسار الذي ينبغي اتباعه هو مسار الأمم المتحدة المتمتعّة بالديمقراطية والمزودة بجمعية برلمانية عالمية متطورة"^(٨١). وفي الواقع، فإن القرارات العالمية تزداد شرعية عبر مساهمة المواطنين ومشاركتهم إذا مثلت الجمعية العامة الأشخاص والدول.

(٧٩) Joseph Schwartzberg, *Creating a World Parliamentary Assembly*, Committee for a Democratic United Nations, Berlin, 2012. Richard Falk and Andrew Strauss, "Toward Global Parliament", *Foreign Affairs* 2001, <http://ssrn.com/abstract=1130417>; A *Global Parliament*, 2011.

(٨٠) انظر الموقع <http://en.unpacampaign.org/news/379.php>؛ وما كتبه Joseph Schwartzberg في *Creating a World Parliamentary Assembly*: "لم يعد من الممكن ضمان حسن سير عالمنا المترابط بصورة متزايدة دون الاعتماد على منظومة فعالة للأمم المتحدة. غير أن نسبة كبيرة من الأسرة البشرية فقدت إيمانها بالأمم المتحدة لعدد من الأسباب المتباينة التي تتصل أساساً بطرق التفكير البالية والممارسات الدبلوماسية المشكوك فيها في عالم ما زال يسترشد أساساً بالسياسة الواقعية... ومن شأن جمعية برلمانية عالمية منشأة ديمقراطياً أن تقطع شوطاً بعيداً من أجل تصحيح أوجه القصور المذكورة وأن تكثف الجهود للنهوض بحكم أكثر شرعية وشفافية وتمثيلاً ومساءلة وتحاولاً على الصعيدين الوطني والدولي. وإن إتاحة فرصة للتعبير عن رأي مجدٍ لمختلف شرائح البشرية التي أنشئت الأمم المتحدة على أساس مصالحها في إطار اتخاذ القرارات التي ستؤثر في مصيرها أمر سيساهم في ضمان شرعية المنظمة العالمية مساهمة أكبر من أي إصلاح آخر قد يخطر في بالي" (الصفحة ٩٦ من النص الأصلي). والمرجع التالي: Saul Mendlovitz and Barbara Walker (eds.), *A Reader on Second Assembly and Parliamentary Proposals*, Centre for UN Reform Education, Wayne, New Jersey, United States, 2003. وانظر أيضاً: Dieter Heinrich, *The Case for a United Nations Parliamentary Assembly*, World Federalist Movement, Amsterdam 1992 و Andreas Bummel, *The Composition of a Parliamentary Assembly at the United Nations*, Berlin 2010.

(٨١) اقتباس من: Schwartzberg, p. 6.

٥٠ - ومن ضمن مبادرات المجتمع المدني الأخرى التي تستحق الدعم ما يلي:
إعلان الاتحاد الدولي للقلم لعام ٢٠١٢ بشأن الحرية الرقمية^(٨٢)؛ ونداء بلوا لعام ٢٠٠٨
(Appel de Blois)^(٨٣) الذي وجهته جمعية الحرية من أجل التاريخ (Liberté Pour l'Histoire)؛
والإعلان العالمي لصالح البشرية العام الصادر عن المحفل العالمي للخيارات البديلة^(٨٤) في ١٥
آذار/مارس ٢٠١٣^(٨٥)؛ وإعلان باريس الصادر عن الرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين في ٢٥
أيار/مايو ٢٠١٣^(٨٦).

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

٥١ - أرسى القرار ٦/١٨ ولاية واسعة النطاق تهدف إلى تجميع الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويُحث كل بلد على المضي قدماً واستعراض العقبات التي تعترض مسارات الديمقراطية وتعيق تحقيق الإنصاف، واتخاذ تدابير محددة الهدف تعزز مشاركة جميع الأشخاص الخاضعين لولاية البلد القضائية. ويتطلب هذا الأمر تغيير النموذج وطريقة التفكير، وحسن النية، والنقد الذاتي. ويمثل الرضا عن الوضع القائم عقبة تحول دون التقدم على الدوام.

٥٢ - ومن المستحسن التبليغ عما يحرزه كل من الدول والمجتمع المدني من تقدم في النهوض بثقافة التفكير الديمقراطي والحس الديمقراطي والفعل الديمقراطي. وللأسف، يبدو أن معظم مجالات النشاط البشري محصورة في حدود منطقتها وقوتها الحركية، حيث تُستدعى الديمقراطية لإضفاء الصبغة الشرعية على الوضع الراهن بينما تتخذ إجراءات قليلة لإحياء مفاهيم المشاركة والتشاور أو قيم الأمم المتحدة الأساسية بما فيها الشفافية والمساءلة. ومع ذلك، تكمن روح الديمقراطية في أذهان الرجال والنساء، ويمكن لكل مجتمع ودولة ومنطقة المطالبة وإعادة المطالبة بها تدريجياً. ويجب أن تنمو ثقافة الديمقراطية هذه في الداخل ولا يمكن تصديرها أو فرضها من الأعلى إلى الأسفل. وإن الاقتناع بضرورة أن تخدم الحكومة الشعب ووجوب حصر سلطاتها في نطاق الدستور وسيادة

(٨٢) اعتمد في المؤتمر السنوي الثامن والسبعين للاتحاد الدولي للقلم في جمهورية كوريا عام ٢٠١٢، <http://www.pen-international.org/pen-declaration-on-digital-freedom/>.

(٨٣) انظر المرفقات، [http://www.lph-](http://www.lph-asso.fr/index.php?Itemid=14&id=47&lang=fr&option=com_content&view=article)

(٨٤) انظر - <http://www.especieenpeligro.cult.cu/index.php/debates-y-alternativas/articulos/1521-universal-declaration-for-the-common-good-of-humanity-project>.

(٨٥) انظر - <http://www.forumdesalternatives.org/en/universal-declaration-for-the-common-good-of-humanity-project>.

(٨٦) انظر <http://www.iadllaw.org/>.

القانون يظل أمراً حاسماً. ويبقى سؤال الشاعر جوفنال *quis custodiet ipsos custodes* (أي من يحرس الحارس؟) شاغلاً محورياً من شواغل الديمقراطية، إذ يتعين دائماً على الشعب أن يراقب سلوك القادة الدستوري ويوجه التهم إليهم إن خالفت أفعالهم واجباتهم. ويجب على المحاكم الدستورية أن تفي بهذه الحاجة، وينبغي للمجتمع المدني أن يبدي تضامنه مع المدافعين عن حقوق الإنسان والمبلغين عن المخالفات الذين يؤدون خدمة ديمقراطية لصالح بلدانهم والعالم دون الابتعاد عن حب الوطن.

٥٣- ويجب أن تتمشى "المصالح الحيوية" للدول مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، مع مراعاة سيادة الدول وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها. والمشكلة القائمة على الرغم من إجراء محادثات بشأن الإصلاحات لا تزال تتمثل في المصالح الثابتة التي تحول دون تنفيذ هذه الإصلاحات؛ ولا تتوفر أي آلية فعالة لتجسيد الاحتجاجات العامة في إصلاحات ملموسة على الرغم من وجود حركة "Indignados" وحركة "Occupy" الاحتجاجيتين. وسرعان ما تعود كل الأمور إلى النهج المعتاد ويظل الجمهور غير مأخوذ بعين الاعتبار. ويكتسي ضمان إضفاء الطابع الديمقراطي على وسائط الإعلام أهمية حاسمة حتى تؤدي دورها كمراقب، نظراً إلى ضرورة الحصول على المعلومات وحرية التعبير ووسائط الإعلام لتنفيذ الإصلاحات. وإن وجود وسائط إعلام لا تتمتع بالحرية وتخضع لرقابة الدولة أو ترقن بمصالح الشركات أمر يقوض أسس الديمقراطية. وفي حين أن مبالغات وسائط الإعلام قد تؤثر تأثيراً سلبياً في صنع القرارات، فإنه بإمكان الوسائط التي تتسم بالمسؤولية الارتقاء ببرنامج عمل لحقوق الإنسان عبر الإعلام والتثقيف. ويجب سد الثغرة بين السلطة المؤسسية والشعب. ويجدر التذكير بأن الديمقراطية تعني المشاركة. أما "الديمقراطية الشكلية" فليست ديمقراطية.

ألف- التوصيات الموجهة إلى الدول

٥٤- يذكر الخبير المستقل بصيغة المادة ٢٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على الآتي: "لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق في ظله الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققاً تاماً".

٥٥- وفيما يتصل بالمشاركة على الصعيد الدولي:

(أ) ينبغي للدول التعاون لإصلاح مجلس الأمن بغية توسيع نطاق العضوية فيه وإتاحة الفرصة لجميع الدول، الكبرى والصغرى والغنية والفقيرة، لتعزيز مشاركتها الديمقراطية في صنع القرارات على الصعيد العالمي. وفي السياق النشط لعالم يتغير باستمرار، تعتبر الإصلاحات المنتظمة شرطاً لتحقيق الاستقرار؛

(ب) وبقدر تعرقل مجلس الأمن نتيجة لاستخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه من جانب إحدى الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس، ينبغي للدول الأعضاء والجهات ذات مركز المراقب في الجمعية العامة أن تجدد نشاط الجمعية حتى تضطلع من الآن فصاعداً بدور أكبر في صنع القرارات على الصعيد الدولي. وعلى سبيل المثال، ينبغي للجمعية العامة أن تحت الدول على فرض جزاءات اقتصادية على الدول التي ترفض التقييد بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. وينبغي للجمعية العامة أيضاً أن تحيل المسائل القانونية إلى محكمة العدل الدولية لتصدر فتاوى بشأن المسائل المتعلقة بالديمقراطية، والمشاركة، والتوزيع المنصف للموارد العالمية، والتراث البشري المشترك، وحق الشعوب في تقرير مصيرها؛

(ج) وينبغي للدول أن تكفل تعزيز المشاركة الديمقراطية والمنصفة لجميع الدول في المؤسسات المالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية^(٨٧) بإخضاعها على سبيل المثال لسلطة الأمم المتحدة وللمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة عملاً بالمادتين ٥٧ و٦٣ من الميثاق. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تكون العضوية في منظمة التجارة العالمية مشروطة بقبول شرعة دولية لحقوق الإنسان بقدر ما تكون العضوية مثلاً في مجلس أوروبا موقوفة على شرط قبول الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛

(د) وينبغي للدول أن تطبق القانون الدولي تطبيقاً منتظماً وتتخلى عن الإفراط في الاعتماد على "المذهب الوضعي" وعن بذل الجهود للتحايل على الالتزامات المنصوص عليها في معاهدات حقوق الإنسان. فليس هناك أي وجود "للتقوب السوداء القانونية" في مجال حقوق الإنسان، إذ يتمتع جميع البشر بكل الحقوق الناشئة عن كرامة الإنسان؛

(هـ) وينبغي للدول أن تصدق على معاهدات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان والبروتوكولات الملحق بها وآليات تقديم الشكاوى المتصلة بها والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة بما في ذلك الاتفاقية رقم ١٦٩. وينبغي للدول أن تسمح للأفراد والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالمشاركة التامة في إعداد التقارير المقدمة إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة وإلى آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة للمجلس؛

(و) وينبغي للدول أن تطبق مواعظها وتختبر إجراءاتها عن حسن نية، وذلك بغرض الاتساق مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها علماً بأن الغاية لا تبرر الوسيلة وبأن القانون الدولي هو بحكم تعريفه قانون شامل يجب ألا يطبق حسب الطلب؛

(٨٧) Martin Khor, *Implications of Some WTO Rules on the Realization of the MDGs*, Penang, Malaysia 2005; M. Khor, *The Impact of Trade Liberalism on Agriculture in Developing Countries*, 2008; Yilmaz Akyüz, *The WTO Negotiations on Industrial Tariffs.: What is at Stake for Developing Countries*, 2005.

(ز) والأهم من ذلك هو أنه ينبغي للدول أن تتقيد تقيداً صارماً بالالتزامات المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تفرض على جميع الدول فض المنازعات بالوسائل السلمية وفي الفقرة ٤ من المادة نفسها التي تحظر التهديد باستعمال القوة أو استخدامها^(٨٨). ويجب على الدول التفاوض عن حسن نية والامتناع عن التسلط أو وضع "خطوط حمراء" أو توجيه "إنذارات نهائية". وينبغي لها الاعتراف بالحق في السلام وفي التضامن وبواجب تحقيقهما في دساتيرها ونظمها الأساسية؛

(ح) وينبغي للدول التخلي عن الاعتماد على التدابير الانفرادية ولا سيما عندما تعرقل مثل هذه التدابير التعاون الدولي وتنشأ عنها توترات غير ضرورية في المجتمع الدولي. وينبغي لها على الخصوص الامتناع عن التدخل المباشر وغير المباشر في شؤون بلدان أخرى؛

(ط) وينبغي للدول أن تفرض ضوابط على الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية وتحظر "النظام المصرفي الموازي" وتنظم المضاربة. وينبغي عقد مؤتمر دولي لحل مشكلة الهيمنة المالية.

٥٦ - وفيما يخص المشاركة على الصعيد المحلي:

(أ) ينبغي للدول أن تدعم سيادة القانون وتنفذ مبدأ الفصل بين السلطات. وبوجه خاص، ينبغي للدول أن تتخذ كل التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لزيادة فعالية مشاركة المجتمع المدني في صنع القرارات ولا سيما من خلال السماح بتعزيز الديمقراطية المباشرة عبر أدوات المبادرة الشعبية والاستفتاءات وحجب الثقة والاقسام. فضلاً عن ذلك، لا يجب تقييم القانون فحسب بل يتعين أيضاً تقييم الممارسة الفعلية. ويتطلب تمكين الجمهور برامج تشييفية تتصل بحقوق الإنسان بما فيها الحق في السلام؛

(ب) وينبغي للدول أن تعتمد التدابير التشريعية والإدارية والقضائية اللازمة لإنفاذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وينبغي للدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن تنفذ المواد ٢ و ١٩ و ٢١ و ٢٢ و ٢٥ من العهد بما يتسق مع المبدأ المبين في فتوى محكمة العدل الدولية "الذي تلزم بموجبه دولة تعهدت بالتزامات دولية سارية بإدخال ما قد يلزم من تعديلات على تشريعاتها لضمان الوفاء بالالتزامات المتعهد بها"^(٨٩)؛

(٨٨) Antonio Cassese (ed.): *Realizing Utopia-the Future of International Law*, Oxford 2012, "A Plea for a Global Community Grounded in a Core of Human Rights", and "For an enhanced Role of *Jus Cogens*."

(٨٩) الفتوى بشأن قضية تبادل السكان اليونانيين والأتراك، على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.worldcourts.com/pcij/eng/decisions/1925.02.21_greek_turkish.htm

(ج) والدول مدعوة إلى تخطي أحكام المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لضمان التعددية في الانتخابات وتعزيز التشاور مع أصحاب المصلحة. وعلى الخصوص، ينبغي للدول تنفيذ التوصيات بشأن المشاركة والتشاور الواردة في التعليقات العامة المعنية المقدمة من هيئات معاهدات الأمم المتحدة؛

(د) وينبغي تيسير أنظمة انتخابية متعددة الأحزاب وإنشاء أحزاب سياسية تمثل طائفة متنوعة من وجهات النظر. وينبغي للدول أن تستعرض تشريعاتها بشأن إنشاء الأحزاب السياسية وحظرها. فالأنظمة المعتمدة على حزب واحد تعاني من عجز جلي في تحقيق الديمقراطية، وينبغي في حال السماح بعمل حزب سياسي واحد أن توضع أحكام تنص على تيسير وتشجيع مشاركة الجمهور في صياغة السياسات وإمكانية التعبير عن آراء متنوعة ضمن الحزب؛

(هـ) وينبغي للدول أن تكفل الحصول على المعلومات العامة^(٩٠) وتلغي التشريعات التي لا تتوافق مع المادتين ١٨ و ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ولا سيما قوانين التجديف وقوانين الذاكرة التاريخية وأي قوانين تعيق إجراء نقاش منفتح بشأن الأحداث السياسية والتاريخية. وينبغي لها الامتناع عن سوء استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب لتخويف وقمع المعارضة ومن ثم تقويض المشاركة في المسار الديمقراطي^(٩١). وينبغي لها أن تضمن حرية التعبير على الإنترنت وتمتنع عن فرض الرقابة إلا لأسباب صحية وأخلاقية؛

(و) ولا ينبغي للدول في أي وقت من الأوقات أن تفرض أعمالاً انتقامية توجه ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وينبغي لها إلغاء القوانين التي تعيق ممارسة الحق في التجمع السلمي في الميدان العام والخاص، ولا ينبغي لها أن تفرض على المتظاهرين دفع غرامات غير معقولة أو عقوبة السجن أو أن تقيّد الحق في تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية؛

(ز) وينبغي للدول أن تضمن مساءلة جميع الأجهزة التابعة لها وتجدد نشاط البرلمانات المنتخبة حتى لا يتسنى للسلطة التنفيذية التحايل على المسار الديمقراطي عبر توجيهاً أو اتفاقات تنفيذية لا تخضع للمشورة والموافقة؛

(٩٠) اتفاقية مجلس أوروبا لعام ٢٠٠٩ بشأن الاطلاع على الوثائق الرسمية؛ ومشروع القانون النموذجي للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بشأن الحصول على المعلومات؛ والقانون النموذجي لمنظمة الدول الأمريكية بشأن الحصول على المعلومات العامة.

(٩١) How fusion centers spied on Occupy Wall Street, <http://ufppc.org/us-a-world-news-mainmenu-sheldon-wolin-democracy-incorporated-managed-democracy-and-the-specter-of-inverted-totalitarianism>, 35/11479، انظر أيضاً *Democracy Incorporated: Managed Democracy and the Specter of Inverted Totalitarianism*, 2008.

(ح) وينبغي للدول أن تضع في اعتبارها المخاطر الكبيرة المرتبطة بخصخصة الخدمات العامة الأساسية. ويجب أن تراعي الخدمات المخصصة معايير حقوق الإنسان بما فيها ما يتصل بعدم التمييز وإمكانية الحصول على الخدمات والقدرة على تحمل تكاليفها وجودتها وملاءمتها، أخذاً في الاعتبار أن هناك تحولاً إلى تركيز أكبر على التزام الدول بتوفير الحماية عندما تشارك الجهات الفاعلة من غير الدول في تقديم الخدمات؛

(ط) وينبغي للدول أن تضمن حصول السكان على معلومات صحيحة وجديرة بالثقة، وتشجع التعددية وإضفاء الطابع الديمقراطي على وسائط الإعلام على الإنترنت وخارجها من خلال استخدام تشريعات مكافحة الاحتكار عند اللزوم لتفكيك الاتحادات الاحتكارية وتكتلات وسائط الإعلام التي تقوض فرص تنوع الآراء والنقاش التي لا بد منها في المسار الديمقراطي؛

(ي) وينبغي للدول أن تكون حيزاً لإجراء نقاش حر والتعبير عن مختلف الآراء بشأن قضايا الشأن العام وتبني الظروف المؤدية إلى ذلك.

باء- التوصيات الموجهة إلى المجلس

٥٧- يقدم الخبير المستقل التوصيات التالية:

(أ) يرحب الخبير المستقل بالتقدم الذي أحرزه مجلس حقوق الإنسان في بحث مشروع الإعلان بشأن الحق في السلام الذي أعدته اللجنة الاستشارية، ويشجع المجلس على مواصلة مداولاته كخطوة بناءة من أجل تحقيق نظام دولي ديمقراطي ومنصف. وينبغي إحالة الإعلان إلى الجمعية العامة لاعتماده.

(ب) ويلاحظ الخبير المستقل أن البند المتعلق بتقرير المصير كان بنداً دائماً من بنود جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان. وأخذاً في الاعتبار أن تقرير المصير يعد ركيزة من ركائز الميثاق وأنه لم يتحقق بالنسبة إلى العديد من الشعوب الأصلية والأقليات والشعوب غير الممثلة والشعوب الخاضعة للاحتلال، ينبغي للمجلس أن يستأنف النظر في مسألة تقرير المصير في إطار البندين ٣ و ٤ من جدول أعماله.

(ج) وينبغي للمجلس أن ينظر في عقد حلقة عمل بشأن تقرير المصير والمشاركة الحقيقية. فالعجز في تحقيق الديمقراطية هو في نهاية المطاف عجز في تقرير المصير.

(د) وينبغي للمجلس أن ينظر في تكليف اللجنة الاستشارية التابعة له بما يلي: ١٠٠ تحديث دراسة عام ١٩٩٩ عن المعاهدات التي أجرتها اللجنة الفرعية^(٩٢)؛

(٩٢) انظر الوثيقة E/CN.4/Sub.2/1999/20 على الموقع التالي:

<http://www.unhcr.ch/Huridocda/Huridoca.nsf/0/696c51cf6f20b8bc802567c4003793ec>

٢٤ وضع استراتيجية لتنشيط تقرير كاردوسو لعام ٢٠٠٤ عن العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني (الوثيقة A/58/817) بهدف تعزيز دور المجتمع المدني في عمل المجلس وإتاحة الوقت والفرصة للمنظمات غير الحكومية للمشاركة في عمله بالقدر الذي كان متاحاً لها على الأقل للمشاركة في لجنة حقوق الإنسان السابقة؛ ٣٤ إجراء دراسة عن السبل الممكنة للارتقاء بالمشاركة الحقيقية عبر جمعية برلمانية عالمية؛ ٤٤ إجراء دراسة عن تدعيم إنفاذ قرارات المجلس والتوصيات الناشئة عن الاستعراض الدوري الشامل ومقررات هيئات المعاهدات وآرائها، بما في ذلك عن طريق ضمان تمكن المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة من تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلى الدول في صياغة تشريعات تمكينية؛ ٥٤ إجراء دراسة عن القيمة المضافة لإنشاء محكمة عالمية لحقوق الإنسان.

(هـ) وينبغي للمجلس أن يوصي الجمعية العامة باعتماد قرار يبسط إجراءات منح المركز الاستشاري للمنظمات غير الحكومية بغية القضاء على التسييس وتعزيز فرص وصول المجتمع المدني إلى المجلس.

(و) وينبغي للمجلس أن ينظر في تقديم توصية للجمعية العامة بطرح المسائل القانونية المحددة المتعلقة بتقرير المصير والحرب والسلام والديمقراطية والمسؤولية الاجتماعية للشركات وإلغاء الديون على محكمة العدل الدولية لتصدر فتاوى بشأنها.

جيم- التوصيات الموجهة إلى المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٥٨- تنص المادة ٢٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي: "على كل فرد واجبات إزاء الجماعة، التي فيها وحدها يمكن أن تنمو شخصيته النمو الحر الكامل." ويدرك الخبير المستقل أن المجتمع المدني في العديد من البلدان يتمتع بحيز بسيط للعمل والتعبير عن مطالب مشروعة. وعلى الرغم من ذلك، يشجع المجتمع المدني على الاضطلاع بما يلي:

(أ) أن يقبل هذا التحدي كواجب مدني ويطالب بحقوقه، ويطلب التشاور والمشاركة الفعالة في صنع القرارات وإجراء استطلاعات الرأي الموثوقة والاستفتاءات كحق من الحقوق، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل المراقبة بأمر الدولة التي تؤثر في الحقوق المدنية والسياسية، ومسائل التراجع^(٩٣) في الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك "تدابير التقشف" وخصخصة المسؤوليات العامة الأساسية وإلى غير ذلك. وينبغي للمجتمع المدني

(٩٣) ترسي المادة ٢(١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مبدأ عدم التراجع. وتعترف لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أيضاً بالتزام الأعمال التدريجي "obligacion de progresividad" في المادة ٢٦ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

الاستفادة من الوسائل التكنولوجية الرقمية الجديدة ووسائل التواصل الاجتماعي لتنشيط الديمقراطية من خلال المطالبة بتوفير الخدمات الاجتماعية وتنظيم الأسواق المالية والتبديد بالدعوة إلى الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان، على سبيل المثال؛

(ب) وأن يستند إلى إجراءات الأمم المتحدة بما فيها البروتوكول الاختياري الجديد الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي له محاسبة ممثليه واللجوء إلى المحاكم المحلية والدولية بما فيها السلطات الإقليمية المعنية بالفحص والتسوية وهيئات معاهدات الأمم المتحدة؛

(ج) وأن يشارك في المقاومة السلمية للعنف الهيكلية الذي تفرضه عليه الحكومات والشركات. وينبغي الاستناد إلى الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات لإعادة المشاركة الديمقراطية إلى نصابها^(٩٤)؛

(د) وأن يصر على مساءلة الموظفين الحكوميين ويكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها حكوماته. وبوجه خاص، ينبغي للمجتمع المدني أن يتقصى الحقائق التي يكشف عنها المبلغون عن المخالفات ويتخذ الإجراءات بشأنها عندما يتضح أن الحكومات المنتخبة ديمقراطياً عملت أو تعمل بتجاوز السلطة ومخالفة القانون الدولي بما في ذلك معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولان الإضافيان الملحقان بها لعام ١٩٧٧. وينبغي للمجتمع المدني أن ينبذ الإفلات من العقاب على الجرائم التي يرتكبها زعماءه السياسيون وجرائم الموظفين الإداريين من المستثمرين وأقطاب الشركات؛

(هـ) وأن يعزز فرص استخدام الديمقراطية المباشرة، إن توفرت، أو يطلب من ممثليه وضع تشريعات ملائمة وبحثها واعتمادها لتيسير المبادرة الشعبية والاستفتاءات وحجب الثقة والاقسام. وينبغي للمجتمع المدني أن يطالب باستطلاع الرأي بصورة متكررة على الصعيدين الدولي والوطني. ومن الحقوق البالغة الأهمية الحق في اختيار السياسات وليس مجرد الحق في التصويت لمرشح معين، عندما يكون احتمال التأثير في تسمية المرشحين أمراً شكلياً أكثر مما هو فعلي؛

(و) وأن يبحث محاسن ومساوئ إنشاء جمعية برلمانية عالمية من ممثلين منتخبين مباشرة كهيئة استشارية يمكنها أن تعمل ضمن الأمم المتحدة أو دونها؛

(ز) وأن يدافع عن حقه في الحصول على معلومات صحيحة يمكن التعويل عليها ويصر على أن تنفذ حكوماته المادتين ١٩ و ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وتعمل على أساس الشفافية. وينبغي للمجتمع المدني أن يطالب بإصلاح

(٩٤) Stéphanie Hessel, *Indignez-Vous*, 2011. Norman Finkelstein, *Gandhi*, 2012

وسائط الإعلام لضمان التعددية واحترام دور الصحافة كمراقب. وينبغي الكشف عن التضليل الإعلامي والتلاعب. وعلى وجه الخصوص، ينبغي تيسير المشاركة والتفاعل على مستوى القاعدة الشعبية بما يشمل تخصيص موجات البث التي هي ملك للشعب وليس للشركات المتعددة الجنسيات أو لأقطاب وسائط الإعلام. وينبغي إعادة النظر في الصلة بين الأخبار والإعلانات، إذ يتمتع الجمهور بالحق الديمقراطي في الحصول على معلومات صحيحة وتفسيرات متنوعة. وينبغي للمجتمع المدني أن يطالب بحياد خدمات الأخبار وفصل الأخبار عن التعليق. فعندما يعتمد البث على وكالات الإعلان تتعرض الموضوعية للخطر؛

(ح) وأن يبلغ عن نشر وسائط الإعلام للدعاية للحرب بما يخالف المادة ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أو يبرر جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وعلاوة على ذلك، يمكن للمجتمع المدني أن يدعو إلى اعتماد تشريعات فعالة لمكافحة الاحتكار أو إلى إنفاذ القوانين الراهنة لمكافحة الاحتكار بغية تفريق تكتلات وسائط الإعلام والممارسات الاحتكارية التي تعيق التعددية. وينبغي له أن يطالب بمشاركة الجمهور في تخصيص وتنظيم موجات البث التي يجب اعتبارها ملكاً عاماً؛

(ط) وأن يطالب بأن تتقيد الشركات بالمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وبأن تنفذ الحكومات "إطار الأمم المتحدة للحماية والاحترام والانتصاف".

٥٩ - وينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان العاملة وفقاً لمبادئ باريس أن تعزز وتيسر مشاركة الجمهور في الشؤون العامة^(٩٥). وينبغي لها الكشف عن مسارات الديمقراطية الزائفة والإصرار على التطبيق الموحد للقانون الدولي. وينبغي أن تقدم المشورة إلى الحكومات بشأن آثار التشريعات المقترحة على حقوق الإنسان وأن تضطلع بدور مراقب الدستورية.

٦٠ - ويعترف الخبير المستقل بالتقدم الملحوظ الذي أحرز منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، حيث تتوفر قواعد وآليات. وتستمر الثغرة في التنفيذ على نحو لا يمكن إنكاره، غير أن تحقيق نظام دولي أكثر ديمقراطية وإنصافاً ليس أمراً وهمياً. فهذا النظام يمكن تحقيقه، وسيحقق عندما يتعاضد الأفراد والمجتمع المدني والدول والأمم المتحدة للعمل من أجل تجسيد هذا المطمح في واقع عصرنا. وتقع على عاتقنا مسؤولية ضمان أن تتجاوز المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة حدود الوعود الخضة وتؤدي ثمارها لفائدة الأجيال القادمة.

(٩٥) Danish Institute for Human Rights, *NHRIs and Public Participation*, Issue Paper, April 2013

مقتطفات من الوثائق ذات الصلة بالموضوع أو نصوصها الكاملة

*[English only]***I. Universal Declaration on Democracy, Declaration adopted without a vote by the Inter-Parliamentary Council at its 161st session, Cairo, 16 September 1997 (excerpts)¹**

1. Democracy is a universally recognised ideal as well as a goal, which is based on common values shared by peoples throughout the world community irrespective of cultural, political, social and economic differences. It is thus a basic right of citizenship to be exercised under conditions of freedom, equality, transparency and responsibility, with due respect for the plurality of views, and in the interest of the polity.

2. Democracy is both an ideal to be pursued and a mode of government to be applied according to modalities which reflect the diversity of experiences and cultural particularities without derogating from internationally recognised principles, norms and standards. It is thus a constantly perfected and always perfectible state or condition whose progress will depend upon a variety of political, social, economic, and cultural factors.

3. As an ideal, democracy aims essentially to preserve and promote the dignity and fundamental rights of the individual, to achieve social justice, foster the economic and social development of the community, strengthen the cohesion of society and enhance national tranquillity, as well as to create a climate that is favourable for international peace. As a form of government, democracy is the best way of achieving these objectives; it is also the only political system that has the capacity for self-correction.

4. The achievement of democracy presupposes a genuine partnership between men and women in the conduct of the affairs of society in which they work in equality and complementarity, drawing mutual enrichment from their differences.

5. A state of democracy ensures that the processes by which power is acceded to, wielded and alternates allow for free political competition and are the product of open, free and non-discriminatory participation by the people, exercised in accordance with the rule of law, in both letter and spirit.

6. Democracy is inseparable from the rights set forth in the international instruments recalled in the preamble. These rights must therefore be applied effectively and their proper exercise must be matched with individual and collective responsibilities.

16. Individual participation in democratic processes and public life at all levels must be regulated fairly and impartially and must avoid any discrimination, as well as the risk of intimidation by State and non-State actors.

17. Judicial institutions and independent, impartial and effective oversight mechanisms are the guarantors for the rule of law on which democracy is founded. In order for these institutions and mechanisms fully to ensure respect for the rules, improve the fairness of the processes and redress injustices, there must be access by all to administrative and judicial remedies on the basis of equality as well as respect for administrative and judicial decisions

¹ <http://www.ipu.org/cnl-e/161-dem.htm#Reserve>

both by the organs of the State and representatives of public authority and by each member of society.

22. The institutions and processes of democracy must accommodate the participation of all people in homogeneous as well as heterogeneous societies in order to safeguard diversity, pluralism and the right to be different in a climate of tolerance.

23. Democratic institutions and processes must also foster decentralised local and regional government and administration, which is a right and a necessity, and which makes it possible to broaden the base of public participation.

24. Democracy must also be recognised as an international principle, applicable to international organisations and to States in their international relations. The principle of international democracy does not only mean equal or fair representation of States; it also extends to the economic rights and duties of States.

25. The principles of democracy must be applied to the international management of issues of global interest and the common heritage of humankind, in particular the human environment.

26. To preserve international democracy, States must ensure that their conduct conforms to international law, refrain from the use or threat of force and from any conduct that endangers or violates the sovereignty and political or territorial integrity of other States, and take steps to resolve their differences by peaceful means.

27. A democracy should support democratic principles in international relations. In that respect, democracies must refrain from undemocratic conduct, express solidarity with democratic governments and non-State actors like non-governmental organisations which work for democracy and human rights, and extend solidarity to those who are victims of human rights violations at the hands of undemocratic régimes. In order to strengthen international criminal justice, democracies must reject impunity for international crimes and serious violations of fundamental human rights and support the establishment of a permanent international criminal court.

II. Inter-Parliamentary Union Quito Communiqué, Adopted by the 128th IPU Assembly, Quito, 27 March 2013 (excerpts)²

By definition, well-being policies require *all* citizens, and particularly vulnerable groups such as women, youth, indigenous peoples and the poor, to participate in decision-making. Being able to participate in the decisions that affect our lives and the social and environmental context around us is in itself a key dimension of well-being. Inversely, well-being is also necessary for citizens to participate effectively in the management of public affairs. Participation and its attendants of transparency and accountability are in turn key pillars of democracy and of the way democracy applies to the functioning of government at all levels - global, national and local - and in response to citizens' needs.

Participation, transparency and accountability constitute the core of *democratic governance*, which is an end in itself and an enabler of sustainable development. There can be no true prosperity without respect for the universal values of democracy, the rule of law and human rights. Democratic governance should therefore be a stand-alone goal among the new Sustainable Development Goals, as well as a dimension of other goals that will be part of the future development framework. This is further supported by the results of a survey of hundreds of members carried out during the Assembly.

² <http://www.ipu.org/conf-e/128/quito-comm.htm>

To help steer sustainable development on a new course, a rebalancing of the role of the market and that of government is called for. Effective ways to help reconcile market needs with social imperatives include the development of private-public partnerships, community-based enterprises and other forms of cooperative models. Government intervention to guarantee the rights of the very poor and to safeguard the natural resource base will also be needed. The interdependent challenges of sustainable development require a concerted approach that only governments can initiate and help implement.

To this end, it will be more important than ever for parliaments to assert their legitimate place in the decision-making process at the national and international levels. The institution of parliament is pivotal to the entire architecture of democratic governance and needs to be strengthened virtually everywhere in the world, with greater oversight capacities and legislative authority. More specifically, stronger parliaments will have to play a central role in the implementation of the future Sustainable Development Goals. This will include ensuring that development policies and plans are drawn up through participatory and inclusive processes, and with regular progress reports submitted to parliament for review.

This debate should continue in national parliaments as a way of engaging them in the global consultations foreseen in the Rio outcome document, aptly called *The Future We Want*.

III. Rio Declaration on Environment and Development, 12 August 1992 (excerpts)³

The United Nations Conference on Environment and Development,

Having met at Rio de Janeiro from 3 to 14 June 1992,

Reaffirming the Declaration of the United Nations Conference on the Human Environment, adopted at Stockholm on 16 June 1972, and seeking to build upon it,

With the goal of establishing a new and equitable global partnership through the creation of new levels of cooperation among States, key sectors of societies and people,

Working towards international agreements which respect the interests of all and protect the integrity of the global environmental and developmental system,

Recognizing the integral and interdependent nature of the Earth, our home,

Proclaims that:

Principle 10

Environmental issues are best handled with participation of all concerned citizens, at the relevant level. At the national level, each individual shall have appropriate access to information concerning the environment that is held by public authorities, including information on hazardous materials and activities in their communities, and the opportunity to participate in decision-making processes. States shall facilitate and encourage public awareness and participation by making information widely available. Effective access to judicial and administrative proceedings, including redress and remedy, shall be provided.

Principle 20

Women have a vital role in environmental management and development. Their full participation is therefore essential to achieve sustainable development.

³ <http://www.un.org/documents/ga/conf151/aconf15126-1annex1.htm>

Principle 22

Indigenous people and their communities and other local communities have a vital role in environmental management and development because of their knowledge and traditional practices. States should recognize and duly support their identity, culture and interests and enable their effective participation in the achievement of sustainable development.

IV. ILO Declaration on Social Justice, 10 June 2008 (excerpts)⁴*Scope and principles*

The Conference recognizes and declares that:

A. In the context of accelerating change, the commitments and efforts of Members and the Organization to implement the ILO's constitutional mandate, including through international labour standards, and to place full and productive employment and decent work at the centre of economic and social policies, should be based on the four equally important strategic objectives of the ILO, through which the Decent Work Agenda is expressed and which can be summarized as follows:

- (i) promoting employment by creating a sustainable institutional and economic environment in which:
 - individuals can develop and update the necessary capacities and skills they need to enable them to be productively occupied for their personal fulfilment and the common well-being;
 - all enterprises, public or private, are sustainable to enable growth and the generation of greater employment and income opportunities and prospects for all; and societies can achieve their goals of economic development, good living standards and social progress;
- (ii) developing and enhancing measures of social protection – social security and labour protection – which are sustainable and adapted to national circumstances, including:
 - the extension of social security to all, including measures to provide basic income to all in need of such protection, and adapting its scope and coverage to meet the new needs and uncertainties generated by the rapidity of technological, societal, demographic and economic changes;
 - healthy and safe working conditions; and
 - policies in regard to wages and earnings, hours and other conditions of work, designed to ensure a just share of the fruits of progress to all and a minimum living wage to all employed and in need of such protection;
- (iii) promoting social dialogue and tripartism as the most appropriate methods for:
 - adapting the implementation of the strategic objectives to the needs and circumstances of each country;
 - translating economic development into social progress, and social progress into economic development;

⁴ http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@relconf/documents/meetingdocument/wcms_094042.pdf

- facilitating consensus building on relevant national and international policies that impact on employment and decent work strategies and programmes; and making labour law and institutions effective, including in respect of the recognition of the employment relationship, the promotion of good industrial relations and the building of effective labour inspection systems; and
- (iv) respecting, promoting and realizing the fundamental principles and rights at work, which are of particular significance, as both rights and enabling conditions that are necessary for the full realization of all of the strategic objectives, noting:
 - that freedom of association and the effective recognition of the right to collective bargaining are particularly important to enable the attainment of the four strategic objectives; and
 - that the violation of fundamental principles and rights at work cannot be invoked or otherwise used as a legitimate comparative advantage and that labour standards should not be used for protectionist trade purposes.

B. The four strategic objectives are inseparable, interrelated and mutually supportive. The failure to promote any one of them would harm progress towards the others. To optimize their impact, efforts to promote them should be part of an ILO global and integrated strategy for decent work. Gender equality and non-discrimination must be considered to be cross-cutting issues in the abovementioned strategic objectives.

C. How Members achieve the strategic objectives is a question that must be determined by each Member subject to its existing international obligations and the fundamental principles and rights at work with due regard, among others, to:

- (i) the national conditions and circumstances, and needs as well as priorities expressed by representative organizations of employers and workers;
- (ii) the interdependence, solidarity and cooperation among all Members of the ILO that are more pertinent than ever in the context of a global economy; and
- (iii) the principles and provisions of international labour standards.

Method of implementation

The Conference further recognizes that, in a globalized economy:

A. The implementation of Part I of this Declaration requires that the ILO effectively assist its Members in their efforts. To that end, the Organization should review and adapt its institutional practices to enhance governance and capacity building in order to make the best use of its human and financial resources and of the unique advantage of its tripartite structure and standards system, with a view to:

- (i) better understanding its Members' needs, with respect to each of the strategic objectives, as well as past ILO action to meet them in the framework of a recurring item on the agenda of the Conference, so as to:
 - determine how the ILO can more efficiently address these needs through coordinated use of all its means of action;
 - determine the necessary resources to address these needs and, if appropriate, to attract additional resources; and
 - guide the Governing Body and the Office in their responsibilities;
- (ii) strengthening and streamlining its technical cooperation and expert advice in order to:

- support and assist efforts by individual Members to make progress on a tripartite basis towards all the strategic objectives, through country programmes for decent work, where appropriate, and within the framework of the United Nations system; and
- help, wherever necessary, the institutional capacity of member States, as well as representative organizations of employers and workers, to facilitate meaningful and coherent social policy and sustainable development;

(iii) promoting shared knowledge and understanding of the synergies between the strategic objectives through empirical analysis and tripartite discussion of concrete experiences, with the voluntary cooperation of countries concerned, and with a view to informing Members' decision-making in relation to the opportunities and challenges of globalization;

(iv) upon request, providing assistance to Members who wish to promote strategic objectives jointly within the framework of bilateral or multilateral agreements, subject to their compatibility with ILO obligations; and

(v) developing new partnerships with non-state entities and economic actors, such as multinational enterprises and trade unions operating at the global sectoral level in order to enhance the effectiveness of ILO operational programmes and activities, enlist their support in any appropriate way, and otherwise promote the ILO strategic objectives. This will be done in consultation with representative national and international organizations of workers and employers.

B. At the same time, Members have a key responsibility to contribute, through their social and economic policy, to the realization of a global and integrated strategy for the implementation of the strategic objectives, which encompass the Decent Work Agenda outlined in Part I of this Declaration. Implementation of the Decent Work Agenda at national level will depend on national needs and priorities and it will be for member States, in consultation with the representative organizations of workers and employers, to determine how to discharge that responsibility. To that end, they may consider, among other steps:

- (i) the adoption of a national or regional strategy for decent work, or both, targeting a set of priorities for the integrated pursuit of the strategic objectives;
- (ii) the establishment of appropriate indicators or statistics, if necessary with the assistance of the ILO, to monitor and evaluate the progress made;
- (iii) the review of their situation as regards the ratification or implementation of ILO instruments with a view to achieving a progressively increasing coverage of each of the strategic objectives, with special emphasis on the instruments classified as core labour standards as well as those regarded as most significant from the viewpoint of governance covering tripartism, employment policy and labour inspection;
- (iv) the taking of appropriate steps for an adequate coordination between positions taken on behalf of the member State concerned in relevant international forums and any steps they may take under the present Declaration;
- (v) the promotion of sustainable enterprises;
- (vi) where appropriate, sharing national and regional good practice gained from the successful implementation of national or regional initiatives with a decent work element; and

(vii) the provision on a bilateral, regional or multilateral basis, in so far as their resources permit, of appropriate support to other Members' efforts to give effect to the principles and objectives referred to in this Declaration.

C. Other international and regional organizations with mandates in closely related fields can have an important contribution to make to the implementation of the integrated approach. The ILO should invite them to promote decent work, bearing in mind that each agency will have full control of its mandate. As trade and financial market policy both affect employment, it is the ILO's role to evaluate those employment effects to achieve its aim of placing employment at the heart of economic policies.

Final provisions

A. The Director-General of the International Labour Office will ensure that the present Declaration is communicated to all Members and, through them, to representative organizations of employers and workers, to international organizations with competence in related fields at the international and regional levels, and to such other entities as the Governing Body may identify. Governments, as well as employers' and workers' organizations at the national level, shall make the Declaration known in all relevant forums where they may participate or be represented, or otherwise disseminate it to any other entities that may be concerned.

B. The Governing Body and the Director-General of the International Labour Office will have the responsibility for establishing appropriate modalities for the expeditious implementation of Part II of this Declaration.

V. African Charter on democracy, elections and governance, 30 January 2007 (excerpts)⁵

Preamble

We, the Member States of the African Union (AU);

Inspired by the objectives and principles enshrined in the Constitutive Act of the African Union, particularly Articles 3 and 4, which emphasise the significance of good governance, popular participation, the rule of law and human rights;

Recognising the contributions of the African Union and Regional Economic Communities to the promotion, nurturing, strengthening and consolidation of democracy and governance;

Reaffirming our collective will to work relentlessly to deepen and consolidate the rule of law, peace, security and development in our countries;

Chapter 2

Objectives

Article 2

The objectives of this Charter are to:

1. Promote adherence, by each State Party, to the universal values and principles of democracy and respect for human rights;

⁵ <http://www.achpr.org/instruments/charter-democracy/>

2. Promote and enhance adherence to the principle of the rule of law premised upon the respect for, and the supremacy of, the Constitution and constitutional order in the political arrangements of the State Parties;
3. Promote the holding of regular free and fair elections to institutionalize legitimate authority of representative government as well as democratic change of governments;
4. Prohibit, reject and condemn unconstitutional change of government in any Member State as a serious threat to stability, peace, security and development;
5. Promote and protect the independence of the judiciary;
6. Nurture, support and consolidate good governance by promoting democratic culture and practice, building and strengthening governance institutions and inculcating political pluralism and tolerance;
7. Encourage effective coordination and harmonization of governance policies amongst State Parties with the aim of promoting regional and continental integration;
8. Promote State Parties' sustainable development and human security;
9. Promote the fight against corruption in conformity with the provisions of the AU Convention on Preventing and Combating Corruption adopted in Maputo, Mozambique in July 2003;
10. Promote the establishment of the necessary conditions to foster citizen participation, transparency, access to information, freedom of the press and accountability in the management of public affairs;
11. Promote gender balance and equality in the governance and development processes;
12. Enhance cooperation between the Union, Regional Economic Communities and the International Community on democracy, elections and governance; and
13. Promote best practices in the management of elections for purposes of political stability and good governance.

Article 3

State Parties shall implement this Charter in accordance with the following principles:

1. Respect for human rights and democratic principles;
2. Access to and exercise of state power in accordance with the constitution of the State Party and the principle of the rule of law;
3. Promotion of a system of government that is representative;
4. Holding of regular, transparent, free and fair elections;
5. Separation of powers;
6. Promotion of gender equality in public and private institutions;
7. Effective participation of citizens in democratic and development processes and in governance of public affairs;
8. Transparency and fairness in the management of public affairs;
9. Condemnation and rejection of acts of corruption, related offenses and impunity;

10. Condemnation and total rejection of unconstitutional changes of government;

11. Strengthening political pluralism and recognising the role, rights and responsibilities of legally constituted political parties, including opposition political parties, which should be given a status under national law.

Chapter 4

Democracy, Rule of Law and Human Rights

Article 4

1. State Parties shall commit themselves to promote democracy, the principle of the rule of law and human rights.

2. State Parties shall recognize popular participation through universal suffrage as the inalienable right of the people.

VI. The Dar Es Salaam Declaration on budget transparency, accountability and participation, 18 November 2011 (excerpts)⁶

The world we want.

It is often the case that citizens, and particularly those most marginalized, are excluded from participating in public budget decisions. It is both essential and possible to transform this current paradigm, by adhering to the following core principles:

- Public budgets must be transparent, meaning that all information related to the way in which public money is raised, allocated, spent and accounted should be made available to the general public in an accessible, timely and comprehensible way.
- Budget processes must be inclusive, ensuring open and ample opportunities for all citizens to fulfill their right to know about, participate in, and influence all decisions with regard to the collection, allocation and management of public funds.
- Budgets must be raised and spent efficiently, effectively, and equitably and must ensure that public resources achieve the greatest impact possible, in the elimination of poverty and the achievement of equity.
- Budget data must be accurate, relying on publicly known estimates and ensuring that governments spend public monies on the priorities for which they were approved, thereby reducing the room for leakages, corruption and inefficiencies.
- Budgets have to be comprehensive, encompassing all revenues and expenditures, regardless of their origin -- including international aid, para-statal funds and the management of internal and external debt.
- Budgets have to be sustainable, ensuring that public finances serve common objectives over the long term, for current and future generations.
- Budgets have to be regularly and consistently reported against by all levels of government.

⁶ http://www.aefgh.org/website/index.php?option=com_content&view=article&id=104:the-dar-es-salaam-declaration-on-budget-transparency-accountability-and-participation&catid=1:latest-news&Itemid=2

- Budgets must be the object of permanent monitoring, oversight and accountability by legislatures, internal and external audit institutions, the media and citizens.

We call upon:

All governments at the national and subnational levels to:

1. Recognize, legislate, enact and operationalize the right to information generally and to public budget information specifically;
2. Actively engage citizens and all other stakeholders in setting public budget priorities-- including para-statal and para-fiscal funds-- as early and inclusively as possible,
3. Produce, and publicly discuss, in a timely fashion, at least eight key budget documents: re-budget statement, executive's budget proposal, enacted budget, citizens budget, in-year report, mid-year review, end-year report, audit report;
4. Comprehensively report on all public financial flows and institutions, including those that are managed outside of the formal budget process;
5. Include all resources used for the implementation of public, fiscal and economic policies, regardless of their origin, in their public budget documents and processes;
6. Ensure that legislatures and auditors are independent of government and have sufficient resources to increase their capacity and thus fulfill their oversight mandates effectively.
7. Publish and disseminate budget information in easy and accessible formats through all possible means, including digital open data formats through the internet, public libraries, information centers, etc.

VII. European Grid Declaration on Transparency and Public Participation, 5 December 2012 (excerpts)⁷

1.1 The Parties aim to improve the public acceptability of grid development to accommodate renewable energy in Europe, by increasing transparency and enabling public participation. Trustful cooperation is the basis to deliver solutions jointly for best practice in grid planning processes.

1.2 The Parties recognise the need to undertake suitable initiatives to improve public acceptability, and jointly to communicate the necessity of grid development in the transition towards renewable energy. These steps are needed so that:

- renewable electricity generation is not constrained by bottlenecks in the transmission system; and
- plans and investments to accommodate renewable energy enjoy greater understanding, provoke less public opposition and encounter fewer delays.

1.3 The Parties recommend adapting planning and permitting practices so that:

- investments are planned, consented and undertaken in a more transparent way;

⁷ http://renewables-grid.eu/fileadmin/user_upload/Files_RGI/European_Grid_Declaration_2nd_Part.pdf

- stakeholders have access to all relevant information that they need to form and express their views;
 - there are opportunities for dialogue and participation as well as formal consultation processes in place for stakeholders' and the public's knowledge and views to be expressed, at a point in time when their input can still be taken into account;
- 3.1 Coherent need definition at EU and national levels
- 3.1.1 The Parties agree it is desirable to establish the need for new infrastructure development through consistent, coherent and transparent methodologies and participation/consultation processes, including at EU and national levels.
- 3.1.2 They also recognise the benefits of public participation and consultation at these levels, in order to build support for later, more local planning procedures.
- 3.6 Early and continuous involvement to allow substantial participation.
- 3.6.1 Ensuring that stakeholder and local knowledge are brought into the discussions at an early stage can lead to decisions which are supported by a broader community. In addition, the involvement of stakeholders, including relevant authorities at an early stage can reduce later disagreements and delays.

The Parties therefore agree on the desirability and need to:

- engage with stakeholders and the public at an early point in the process so that their contributions can be taken into account and plans modified accordingly where appropriate, without risking another loss in time; this may require engagement before official procedures are initiated.
 - ensure that in time of public consultation phases, sufficient information and time are provided to enable substantial input, and that time is allocated to discuss and to explain resulting decisions.
 - support the implementation of decision-making processes that enable and promote the consideration of reasonable alternatives suggested by the public, where these are relevant to the stage of decision-making in question.
 - promote opportunities to engage in ways that are convenient and effective for as many as possible in society; this can be achieved by developing a "concept for public participation" for each project, with detailed stakeholder mapping and identifying channels and formats to involve them from an early stage.
 - promote the establishment, where necessary, and support the work of (i) strategic multistakeholder working groups to deal with questions of general relevance for grid development, and (ii) project-specific working groups specifically to find solutions on topics of local concern.
- 3.7 Dialogue as a means to enhance relationships and build trust
- 3.7.1 The Parties recognise that a culture of dialogue, debate and collaboration is necessary to find solutions that are widely acceptable. They therefore seek to:
- promote a culture of dialogue and debate, e.g. by including elements of direct dialogue and deliberation in participation concepts, and improving communication of the solutions found through participation and consultation procedures.
 - professionally organise dialogue and, especially in situations of conflict or high potential for conflict, consider the use of independent facilitation to help ensure deliberations are as constructive as possible.

VIII. Declaration of the Social Movements Assembly of the World Social Forum, Tunisia, 29 March 2013 (excerpts)⁸

People all over the world are suffering the effects of the aggravation of a profound crisis of capitalism, in which its agents (banks, transnational corporations, media conglomerates, international institutions, and governments complicit with neoliberalism) aim at increasing their profits by applying interventionist and neocolonial policies.

War, military occupations, free-trade neoliberal treaties and “austerity measures” are expressed in economic packages that privatise the common good and public services, cut wages and rights, increase unemployment, overload women's care work and destroys nature.

Such policies strike the richer countries of the [global] North harder and are increasing migration, forced displacement, evictions, debt and social inequalities such as in Greece, Cyprus, Portugal, Italy, Ireland and the Spanish state.

They reinforce conservatism and the control over women's bodies and lives. In addition, they seek to impose “green economy” as a solution to the environmental and food crisis, which not only exacerbates the problem, but leads to commodification, privatisation and financialisation of life and nature.

We denounce the intensification of repression to people's rebellions, the assassination of the leadership of social movements, the criminalisation of our struggles and our proposals.

We assert that people must not continue to pay for this systemic crisis (...) This is why we, social movements, struggle:

Against transnational corporations and the financial system (IMF, WB and WTO), which are the main agents of the capitalist system, privatising life, public services and common goods such as water, air, land, seeds and mineral resources, promoting wars and violations of human rights. Transnational corporations reproduce extractionist practices endangering life and nature, grabbing our lands and developing genetically modified seeds and food, taking away the peoples' right to food and destroying biodiversity.

We fight for the cancellation of illegitimate and odious debt which today is a global instrument of domination, repression and economic and financial strangulation of people. We reject free trade agreements that are imposed by States and transnational corporations and we affirm that it is possible to build another kind of globalisation, made from and by the people, based on solidarity and on freedom of movement for all the human beings.

For climate justice and food sovereignty, because we know that global climate change is a product of the capitalist system of production, distribution and consumption. Transnational corporations, international financial institutions and governments serving them do not want to reduce greenhouse gases. We denounce “green economy” and refuse false solutions to the climate crisis such as biofuels, genetically modified organisms and mechanisms of the carbon market like REDD (Reducing Emissions from Deforestation and Forest Degradation), which ensnare impoverished peoples with false promises of progress while privatising and commodifying the forests and territories where these peoples have been living for thousands of years.

We defend the food sovereignty and support sustainable peasant agriculture which is the true solution to the food and climate crises and includes access to land for all who work on

⁸ <http://occupywallst.org/tag/global%20solidarity/>

it. Because of this, we call for a mass mobilisation to stop the landgrab and support local peasants struggles.

Against violence against women, often conducted in militarily occupied territories, but also violence affecting women who are criminalised for taking part in social struggles. We fight against domestic and sexual violence perpetrated on women because they are considered objects or goods, because the sovereignty of their bodies and minds is not acknowledged. We fight against the traffic of women, girls and boys.

For peace and against war, colonialism, occupations and the militarisation of our lands. We denounce the false discourse of human rights defence and fight against fundamentalism, that often justifies military occupations such as in Haiti, Líbia, Mali and Syria. We defend the right to people's sovereignty and self-determination such as in Palestine, Western Sahara and Kurdistan. We denounce the installation of foreign military bases to instigate conflicts, to control and ransack natural resources, and to foster dictatorships in several countries.

IX. Universal Declaration for the Common Good of Humanity (excerpts)⁹

Article 7 (To promote dignified and non-exploitative labor)

Processes of production and circulation should ensure workers a dignified, participatory job that is adaptive to family and cultural life, that fosters their skills and ensures them an adequate material existence. All modern forms of slavery, servitude and labor exploitation, especially of children, for the purposes of individual profit or private accumulation of surplus value as well as limitations on labor organizing are inconsistent with the Common Good of Humanity and Good Life (Buen Vivir) and are therefore prohibited.

Article 8 (To reconstruct territories)

Facing “globalization” which has favored a unipolar economy, the concentration of decision-making powers, the hegemony of financial capital and the irrational circulation of goods and services, it is indispensable to reconstruct territories as a base for food, energetic sovereignty and for the main exchanges, to regionalize economies and base them on principles of complementarity and solidarity; and for the peripheral regions, to “disconnect” from the hegemonic economic center, in order to assure commercial, financial and productive autonomy. The constitution of monopolies and oligopolies, whatever their area of productive or financial activity is, is inconsistent with the Common Good of Humanity and are therefore prohibited.

Article 9 (To guarantee access to common goods and universal social protection)

There are certain common goods that are indispensable for the collective life of individuals and peoples and that constitute inalienable rights. These are: food, housing, health, education, and material and immaterial communication. Various forms of citizen control or social property exist for the effective organization of access to these goods. “Universal protection” is a right of all peoples and individuals, a responsibility of public authorities that should be assured by an adequate fiscal policy. The privatization of public services in order to contribute to capital accumulation is inconsistent with the Common Good of Humanity and is therefore prohibited. The following are susceptible for sanctions:

⁹ <http://www.especieenpeligro.cult.cu/index.php/debates-y-alternativas/articulos/1521-universal-declaration-for-the>

speculating on food, housing, health, education, communication as is corruption while exercising these rights.

Article 10 (To generalize democracy and the construction of the subject)

All peoples and human beings are subjects of their histories and have the right to a collective social and political organization that guarantees this. This organization must ensure harmony with nature and access to the material needs of life through production and circulation systems built on social justice principles. To achieve these goals, collective organization should allow everyone's participation in the production and reproduction of the life of the planet and human beings, i.e., of the Common Good of Humanity. The organizing principle of this goal is to spread democracy into all social relationships: family, gender, work, political authority, between peoples and nations and in all social, political, economic, cultural and religious institutions. Along with political forms of participatory democracy, participation should be organized in all sectors of common life, economic, social, cultural.

All non-democratic forms of organizing society's political, economic, social and cultural life are inconsistent with the Common Good of Humanity and the Good Life (Buen Vivir) and are therefore prohibited. Genocides are condemned as irreparable acts of discrimination. Susceptible to sanctions are all discriminations based on gender, race, nation, culture, sexual orientation, physical or mental capacity, religion or ideological affiliation. Along with political forms of participatory democracy, participation should be encouraged in all sectors of common life.

Article 11 (To build equality between men and women)

Particular importance will be given to relations between men and women, unequal since time immemorial in the various types of societies that have existed during human history. All institutions and all social and cultural systems should recognize, respect and promote the right to a life in plenitude for women in equality with men. Social and economic practices, institutions and cultural or religious systems that defend discrimination or actively discriminate against women are inconsistent with the Common Good of Humanity. All forms of masculine domination, particularly differences in wage income and the non-recognition of family domestic work linked to the reproduction of life, are susceptible to sanctions.

Article 12 (To prohibit war)

Democratic international relations do not allow the use of war to resolve conflicts. In this day and age, peace is not guaranteed by an arms race. The availability of nuclear, biological, chemical weapons directly jeopardizes the life of Humanity. Arms have become a business. Their production causes an enormous waste of energy, natural resources and human talents; their use means, aside from the loss of lives, serious environmental destruction.

The manufacture, possession and use of weapons of mass destruction, the accumulation of conventional weapons to guarantee regional hegemony and control of natural resources, hegemonic regional pacts, military solutions to solve internal political problems are inconsistent with the Common Good of Humanity and are therefore prohibited.

Article 13 (To build the State on the basis of Common Good)

The role of the State, as collective administrator, is to guarantee the Common Good, i.e. the public interest, as compared to individual or private interests. Democratic participation is therefore needed to define the Common Good (constitutions) and how it will be applied.

All peoples and communities of the earth, in the plurality of each of their members, organizations and social movements, have the right to political systems of direct or delegated participation with a revocable mandate. Regional governments and international organizations, particularly the United Nations, must be constructed on democratic principles. The same is true for all institutions that represent specific interests or business sectors, such as industrial companies, estates, financial or commercial organisms, political parties, religious institutions or trade unions, NGOs, sports or cultural groups, humanitarian organizations.

All dictatorial or authoritarian forms of exercising political or economic power, where no representative minorities, formal or informal, monopolize decisions without participation, initiative or popular control, are inconsistent with the Common Good of Humanity and are therefore prohibited. Also prohibited are public subsidies for organizations, social movements, political parties or religious institutions that do not respect democratic principles or that practice gender or racial discrimination.

X. Paris Appeal for a New Democratic International Economic Order, International Association of Democratic Lawyers, 25 May 2013 (excerpts)¹⁰

We, democratic lawyers, recognize the United Nations Charter along with the Universal Declaration of Human Rights and the UN Conventions on Human Rights constitute the Constitution of the modern world. These important documents prohibit the threat of and use of force, recognize the sovereign equality of states and the right of self-determination, and guarantee that everyone has the right to a social and international order in which the rights and freedoms in the Universal Declaration of Human Rights can be fully realized.

The United Nations Charter in its Preamble replaced the old vertical logic of power over peoples by horizontally organizing power of the peoples based on the exercise of and respect for self-determination and their exclusive mastery over their own affairs in equality and universality. However, the economic management of the world has been “entrusted” by the Bretton Woods agreements to international financial institutions, but these institutions are based on the old vertical logic of power over the peoples that do not comply with the principal of equality and universality. This has allowed the peoples of the world to be diverted from their mission as States with the economic power of these institutions being used as instruments of domination and policing in their own self-interest and the interest of large economies.

Peoples’ power requires not only the first generation of civil and political rights but also the second generation of Economic, Social and Cultural Rights. Peoples’ Power cannot be complete without economic power.

The conclusion from the experience of decolonization necessitated the adoption of the United Nations Resolution of 1971 proclaiming peoples’ sovereignty over their natural resources. However, it became clear that even with such resolutions peoples remain dependent because of the so-called “laws” of the market with its domination by industrial and financial monopolies, continue undermine the Human Rights Covenants and raise public debt.

We have been denouncing for decades not only the injustice and illegitimacy of the public debt of developing countries but also its illegality and nullity.

¹⁰ <http://www.iadllaw.org/>

Today the inequality bequeathed by colonialism and maintained by the post colonialism remains unbearable, the public debt is now a heavy burden on the economies of the majority of states and leads them to inflict austerity policies on their people to the detriment of the necessary satisfaction of their most basic economic, social and cultural rights as proclaimed by the United Nations Covenant in 1966. These policies violate the social development goals defined by Articles 55 *et seq.*, of the United Nations Charter and confirmed by U.N. General Assembly Resolution of 4 December 1986 on the Right to Development.

The result is a fundamental economic political and societal crisis on a scale constituting a crisis of civilization, posing the most serious dangers to humanity.

However, this situation is not an accident of fate. It is the result of the management of the world's economy, based on the savagery of economic liberalism and the resulting dictatorship of financial markets. The world's economy is governed by a system which exploits the world's resources, not as a function of their value to humanity but of their value as profit for finance capital.

Even the so-called "local conflicts" are in fact conflicts between the powers that compete for resources and markets, in which the arms trade plays a particularly burdensome role. Massive violations of human rights that appear as purely internal are most often the work of dictatorships established by the neo-colonizer guaranteeing them economic mastery and security of access to resources and markets.

The future of Humanity is at stake as long as the political power of the peoples is not completed by their economic power. This completion will permit placing the organization of world economic management under international universal and egalitarian law of the United Nations Charter and replacing non-egalitarian International financial institutions by people's instruments of cooperation allowing the planet's resources to be directed to the exclusive satisfaction of peoples' and the environments respective and common needs.

We believe that the world's lawyers should serve the people in the front line of this struggle, which calls on them to use and improve their professional skills in the service of peoples to achieve the common goal of Peoples' Power. We have therefore decided to establish a permanent consultative working group to define those steps which should be taken immediately to counter effectively the malfunctioning of the current order and towards establishing a new democratic international economic order.

XI. Appel de Blois, Liberté pour l'histoire, 2008 (full text)¹¹

Concerned about the retrospective moralization of history and intellectual censure, we call for the mobilization of European historians and for the wisdom of politicians. History must not be a slave to contemporary politics nor can it be written on the command of competing memories. In a free state, no political authority has the right to define historical truth and to restrain the freedom of the historian with the threat of penal sanctions.

We call on historians to marshal their forces within each of their countries and to create structures similar to our own, and, for the time being, to individually sign the present appeal, to put a stop to this movement toward laws aimed at controlling history memory. We ask government authorities to recognize that, while they are responsible for the maintenance of the collective memory, they must not establish, by law and for the past, an

¹¹ http://www.lph-asso.fr/index.php?option=com_content&view=article&id=47&Itemid=14&lang=en

official truth whose legal application can carry serious consequences for the profession of history and for intellectual liberty in general. In a democracy, liberty for history is liberty for all.

XII. Declaration on Digital Freedom, Adopted by the PEN International Congress Gyeongju, South Korea, September 2012 (full text)¹²

PEN International promotes literature and freedom of expression and is governed by the PEN Charter and the principles it embodies unhampered transmission of thought within each nation and between all nations.

PEN recognizes the promise of digital media as a means of fulfilling the fundamental right of free expression. At the same time, poets, playwrights, essayists, novelists, writers, bloggers, and journalists are suffering violations of their right to freedom of expression for using digital media. Citizens in many countries have faced severe restrictions in their access to and use of digital media, while governments have exploited digital technologies to suppress freedom of expression and to surveil individuals. The private sector and technology companies in particular have at times facilitated government censorship and surveillance. PEN therefore declares the following:

1. All persons have the right to express themselves freely through digital media without fear of reprisal or persecution.
 - a. Individuals who use digital media enjoy full freedom of expression protections under international laws and standards
 - b. Governments must not prosecute individuals or exact reprisals upon individuals who convey information, opinions, or ideas through digital media.
 - c. Governments must actively protect freedom of expression on digital media by enacting and enforcing effective laws and standards.
2. All persons have the right to seek and receive information through digital media.
 - a. Governments should not censor, restrict, or control the content of digital media, including content from domestic and international sources.
 - b. In exceptional circumstances, any limitations on the content of digital media must adhere to international laws and standards that govern the limits of freedom of expression, such as incitement to violence.
 - c. Governments should not block access to or restrict the use of digital media, even during periods of unrest or crisis. Controlling access to digital media, especially on a broad scale, inherently violates the right to freedom of expression.
 - d. Governments should foster and promote full access to digital media for all persons.
3. All persons have the right to be free from government surveillance of digital media.
 - a. Surveillance, whether or not known by the specific intended target, chills speech by establishing the potential for persecution and the fear of reprisals. When known, surveillance fosters a climate of self-censorship that further harms free expression.

¹² <http://www.pen-international.org/pen-declaration-on-digital-freedom/>

- b. As a general rule, governments should not seek to access digital communications between or among private individuals, nor should they monitor individual use of digital media, track the movements of individuals through digital media, alter the expression of individuals, or generally surveil individuals.
 - c. When governments do conduct surveillance in exceptional circumstances and in connection with legitimate law enforcement or national security investigations—any surveillance of individuals and monitoring of communications via digital media must meet international due process laws and standards that apply to lawful searches, such as obtaining a warrant by a court order.
 - d. Full freedom of expression entails a right to privacy; all existing international laws and standards of privacy apply to digital media, and new laws and standards and protections may be required.
 - e. Government gathering and retention of data and other information generated by digital media, including data mining, should meet international laws and standards of privacy, such as requirements that the data retention be time-limited, proportionate, and provide effective notice to persons affected.
4. The private sector, and technology companies, in particular, are bound by the right to freedom of expression and human rights.
- a. The principles stated in this declaration equally apply to the private sector.
 - b. Companies must respect human rights, including the right to freedom of expression, and must uphold these rights even when national laws and regulations do not protect them.
 - c. Technology companies have a duty to determine how their products, services, and policies impact human rights in the countries in which they intend to operate. If violations are likely, or violations may be inextricably linked to the use of products or services, the companies should modify or withdraw their proposed plans in order to respect human rights.
 - d. Technology companies should incorporate freedom of expression principles into core operations, such as product designs with built-in privacy protections.
 - e. If their operations are found to have violated the right to freedom of expression, technology companies should provide restitution to those whose rights were violated, even when governments do not provide remedies.

XIII. Final Report of the Sub-Commission's Special Rapporteur on Treaties with Indigenous Peoples, Miguel Alfonso Martinez, 1999 (excerpts)¹³

306. Earlier in the present report (para. 261) the Special Rapporteur noted the generalized opinion that, in the light of the situation endured by indigenous peoples today, the existing mechanisms, either administrative or judicial, within non-indigenous spheres of government have been incapable of solving their difficult predicament. This forces him to advance a number of recommendations on this subject.

307. He first recommends the establishment within States with a sizeable indigenous population of an entirely new, special jurisdiction to deal exclusively with indigenous issues, independent of existing governmental (central or otherwise) structures, although

¹³ <http://www.unhcr.ch/Huridocda/Huridoca.nsf/0/696c51cf6f20b8bc802567c4003793ec>

financed by public funds, that will gradually replace the existing bureaucratic/administrative government branches now in charge of those issues.

308. This special jurisdiction, in his view, should have four distinct specialized branches (permanent and with adequate professional staffing):

(i) an advisory conflict-resolution body to which all disputes, including those relating to treaty implementation, arising between indigenous peoples and non-indigenous individuals, entities and institutions (including government institutions) should be mandatorily submitted, and which should be empowered to encourage and conduct negotiations between the interested parties and to issue the recommendations considered pertinent to resolve the controversy;

(ii) a body to draft, through negotiations with the indigenous peoples concerned: (a) new juridical bilateral, consensual, legal instruments with the indigenous peoples interested and (b) new legislation and other proposals to be submitted to the proper legislative and administrative government branches in order gradually to create a new institutionalized legal order applicable to all indigenous issues and that accords with the needs of indigenous peoples;

(iii) a judicial collegiate body, to which all cases that after a reasonable period of time have not been resolved through the recommendations of the advisory body, should be mandatorily submitted. Such a body should be empowered to adjudicate these cases and should be capable of making its final decisions enforceable by making use of the coercive power of the State;

(iv) an administrative branch in charge of all logistical aspects of indigenous/non-indigenous relations.

309. The Special Rapporteur is fully aware of many of the obstacles that such an innovative, far-reaching approach might encounter. To mention only one, it is not difficult to appreciate the many vested interests that might be affected by the redundancy of the structures now existing to deal with indigenous issues in many countries. Only strong political determination, particularly on the part of the leadership of the non-indigenous sector of the society, can make this approach viable. One other essential element is also clear: the effective participation of indigenous peoples - preferably on a basis of equality with non-indigenous people - in all four of the recommended branches is absolutely central to the "philosophy" presiding over the Special Rapporteur's overall approach to this question.

310. It is obvious that the above is a mere sketch of the new institutionality recommended. Much lies ahead in terms of filling in its quite visible lacunae. While the Special Rapporteur does not lack ideas on how to fill some of the gaps, he has considered it wise to allow for the required fine-tuning to be done at a later stage, around a negotiating table, by the interested parties themselves in the different countries. The way in which such a negotiation process is organized and conducted may well be the true litmus test eventually of the merits of his recommendation and of the viability of the structure proposed in a given socio-political context.

311. In advancing the recommendations set forth above, the Special Rapporteur has benefited from the highly interesting ideas on the same subject formulated in the final report (1996) of the Royal Commission on Aboriginal Peoples established by the Government of Canada. (71)

312. While it is generally held that contentious issues arising from treaties or constructive arrangements involving indigenous peoples should be discussed in the domestic realm, the international dimension of the treaty nevertheless warrants proper consideration.

313. A crucial question relates to the desirability of an international adjudication mechanism to handle claims or complaints from indigenous peoples, in particular those arising from treaties and constructive arrangements with an international status.

314. The Special Rapporteur is quite familiar with the reticence expressed time and again, by States towards the question of taking these issues back to open discussion and decision-making by international forums. In fact, he might even agree with them that for certain issues (for example, disputes not related to treaty implementation and observance) it would be more productive to keep their review and decision exclusively within domestic jurisdiction until this is completely exhausted.

315. However, he is of the opinion that one should not dismiss outright the notion of possible benefits to be reaped from the establishment of an international body (for example, the proposed permanent forum of indigenous peoples) that, under certain circumstances, might be empowered - with the previous blanket acquiescence, or acquiescence on an ad hoc basis, of the State concerned - to take charge of final decision in a dispute between the indigenous peoples living within the borders of a modern State and non-indigenous institutions, including State institutions.

316. At any rate, the Special Rapporteur recommends that a United Nations-sponsored workshop be convened, at the earliest possible date and within the framework of the International Decade of the World's Indigenous People, to open an educated discussion on the possible merits and demerits of the establishment of such an international body.

317. One last point on the subject: with the growing international concern about all human rights and related developments, one element appears very clear in the mind of the Special Rapporteur: the more effective and developed the national mechanisms for conflict resolution on indigenous issues are, the less need there will be for establishing an international body for that purpose. The opposite is also true: the non-existence, malfunctioning, anti-indigenous discriminatory approach or ineffectiveness of those national institutions will provide more valid arguments for international options. This may be one of the strongest arguments possible for the establishment (or strengthening) of proper, effective internal channels for the implementation/observance of indigenous rights and conflict resolution of indigenous-related issues.

318. Another recommendation which it seems timely to address to State institutions empowered to deal with indigenous issues is that, in the decision-making process on issues of interest to indigenous peoples, they should apply and construct (or continue to do so) the provisions of national legislation and international standards and instruments in the most favourable way for indigenous peoples, particularly, in cases relating to treaty rights. In all cases of treaty/agreement/constructive arrangement relationships, the interpretation of the indigenous party of the provisions of those instruments should be accorded equal value with non-indigenous interpretation of the same provisions.

319. The Special Rapporteur also recommends the fullest possible implementation in good faith of the provisions of treaties/agreements between indigenous peoples and States, where they exist, from the perspective of seeking both justice and reconciliation. In the event that the very existence (or present-day validity) of a treaty becomes a matter of dispute, a formal recognition of that instrument as a legal point of reference in the State's relations with the peoples concerned would contribute greatly to a process of confidence-building that may bring substantial benefits. In this context, the completion of the ratification process of draft treaties/agreements already fully negotiated with indigenous people is strongly recommended by the Special Rapporteur.

320. In the case of obligations established in bilateral or multilateral treaties concluded by States - to which indigenous peoples are third parties - that may affect those peoples, the Special Rapporteur recommends that the State parties to such instruments seek the free and

educated acquiescence of the indigenous parties before attempting to enforce those obligations.

XIV. The realization of economic, social and cultural rights, Final report submitted by Mr. Danilo Türk, Special Rapporteur, E/CN.4/Sub.2/1992/16, 3 July 1992 (excerpts)¹⁴

177. Decades of pleas for increasing levels of participation in the development process, principles about which are included, for instance, in the 1986 Declaration on the Right to Development, have clearly yet to bear fruit.

178. According to one commentator: "Though the World Bank claims that 'it seeks to meet the needs of the poorest people', at no stage in what it refers to as 'the project cycle', however, does it actually take time to ask the poor themselves how they perceive their needs; neither does it canvass their views on how they feel these needs might best be met. Indeed, from the identification of a possible Bank project right through to its ex post evaluation, the poor are entirely left out of the decision-making process - almost as if they did not exist".

179. Even the Bank itself has recognized this inadequacy, admitting in 1988 that: "the principles guiding beneficiary participation in Bank-financed projects have been quite abstract and of limited operational impact. Beneficiaries were not assigned a role in the decision-making process, nor was their technological knowledge sought prior to designing project components". Though non-governmental organization participation in World Bank projects has increased in the past three years, by far the greatest share of this "participation" was in project implementation, with substantially smaller emphasis being placed on design, advice, monitoring and evaluation.

180. The declining capacities of the State and the resolute inability of the market or private sector, coupled with measures of adjustment, and an overall global economic decline have led to the evolution of new citizen movements, new coalitions and new political processes, all but ignored in the literature of the international financial agencies and by much of the United Nations system. Within these new movements is where real participation occurs, where much of real development takes place and where the legitimate needs of people are increasingly being demanded.

181. Much debate has taken place recently about the obvious relationship between development, democracy and human rights, implying, of course, the issue of citizen participation in all political processes associated with development. One United Nations agency has provided support in the following terms: "An essential part of any political process to benefit the poor is a high degree of participation. Encouraging the autonomy of citizens is, indeed, an end in itself. And participation is a means to ensure the efficient provision and more equitable distribution of goods and services. If people are involved in decision-making, policies and projects tend to be more realistic, more pragmatic and more sustainable."

¹⁴ <http://www.unhcr.ch/huridocda/huridoca.nsf/%28Symbol%29/E.CN.4.Sub.2.1992.16.En?Opendocument>